عاملا الرّفع المعنويين في النّظام العاملي

أ. سعاد سليماني
(ج.سعيدة)

النّحو العربي في صورته الشّاملة قائم على مفهومي العمل والرّبط، ذلك الأساس الّذي بني عليه صرح النّحو العربي، ولولاه لانهار ذلك الصّرح. وهذه الخاصية المميّزة للنّحو العربي تخوّله ميزة الولوج إلى رحاب نظرية النّحو العاملي المنبثقة عن النّظرية التّوليدية التّحويلية، وعلى هذا الأساس يمكن القول أنّ العاملية نظرية نحوية عربية متكاملة، أوجدها النّحاة العرب القدامى لضبط الوحدات اللّغوية المكوّنة للبنى التّركيبية داخل الجملة العربية، إذ تعدّ النّظام القائم لوصف اللّغة العربية، اكتمل جهازه الاصطلاحي في القرن الثّاني للهجرة، ويكون العمل بالاقتران الشّكلي المنتظم بين عنصرين يسمّى الأوّل منهما عاملا والثّاني معمولا.

وتتأسّس هذه النّظرية عند بعض اللّغويين على مفهوم البنية "العمل الإعرابي حركة بنيوية نحوية إعرابية دلالية خالصة"[1]، ويُقَدَّمُ العامل كعنصر مسئول عن الإعراب، فهو الذي يعيّن العلامة الإعرابية المحتواة داخل مكوّنات البناء[1]، هذه المكوّنات التي تقبل العلامة الإعرابية كعلامة تأثير واضح للعامل هي معمولات له، ويؤدّي تغيّر العامل دائما إلى تغيير العلامة الإعرابية؛

أمّا العامل النّحوي فهو: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[2] وفي تعريف آخر هو: "ما يتقوّم به المعنى المقتضي"[3] وفي تعريف أوضح: "العامل ما يدخل على الكلمة فيؤثّر في آخرها، بالرّفع أو النّصب أو الجزم، كالفعل فإنّه يؤثّر في آخر الفاعل، فيجعله مرفوعا، وفي آخر المفعول فيجعله

منصوبا، وكالجازم فإنّه يؤثّر في آخر المضارع فيجعله مجزوما،... [4]مثل:" مرّ بكر بغلام زيد ولم يضحك"[5].

والحالة هذه فإنّ العامل يقوم بنظم العناصر اللّغوية في مواقعها داخل الجملة. وقد أجمع النّحاة القدامى على تقسيم العوامل إلى قسمين:

1- العوامل اللّفظية:

هي أفعال وحروف وأسماء، نحو: كان وأخواتها وإنّ وأخواتها[6] ... إلخ.

2- العوامل المعنوية:

أمّا جملة العوامل المعنوية المقول بها، فيختلف عددها بين المصادر لاعتراف النّحاة ببعضها وإنكارهم لبعضها الآخر، فقد اقتصر الجرجاني في عوامله المائة على اثنين هما: عامل الرّفع في المضارع وعامل الرّفع في المبتدأ والخبر[7]، وقد بلغ السّيوطي ستّة عوامل معنوية[1]. وهنالك من عرض سبعة أراء مختلفة[8].

والفارق بين العاملين اللّفظي والمعنوي هو أنّ الأوّل منطوق، ويعدّ عنصرا من عناصر التّركيب اللّغوي بينما الثّاني غير منطوق ويدرك بالعقل[9]. ولا يكون للّسان فيه حظ، وإنّما هو معنى يعرف بالقلب، فهو لا يظهر في البناء الشّكلي للجملة؛ ويذهب جانبا من النّحاة المعاصرين إلى أنّ المتكلّم هو العامل معتقدين أنّ العمل ينسب إلى العوامل اللّفظية على سبيل التّجوّز، بل إنّ جانبا من هؤلاء أكّد على أنّ العوامل اللّفظية هي وساطات للعمل فقط، ولكنّ العمل في الحقيقة هو من صنع المتكلّم[10]، كما يذهب "عبّاس حسن" إلى أنّ الّذي يُحدِثُ الحركات هو المتكلّم، إلاّ أنّ النّحاة نسبوا إليها العمل لأنّها المرشد إلى المعاني والرّموز، وذلك من أبلغ الاستعمالات في العربية، وعليه فلا ضير من تسميتها عوامل، فمثلا (كان) ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، و(ظنّ) تنصب مفعولين وهكذا[11].

ويذهب "مصطفى بن حمزة" إلى أنّه لو فحصنا قول "ابن جنّي" لوجدنا أنّه قد قال ما قال عرضا في مضمار إثبات حقيقة أكبر وأهمّ بالنّسبة إليه، وهي كون العوامل المعنوية هي الأغلب والأظهر في النّحو. ذلك أنّ العامل اللّفظي نفسه يتضمّن معنى، فهو آيل إلى أن يكون معنويا، يقول "ابن جنّي" عن العوامل: "وهي

ضربان أحدهما معنوي والآخر لفظي ... ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا لأنّه فاعل، ونصبت هذا لأنّه مفعول[12]. "فهذا اعتبار معنوي لا لفظي، ولأجله ما كانت العوامل اللّفظية راجعة في الحقيقة إلى أنّها معنوية... وإنّما قال النّحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليُرُوكَ أنّ بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ..."[13] ؛ إنّ مقولة "ابن جنّي" لا يمكن أن تُفهم معزولة عن النّص بأكمله؛ فالنّص لم يُقصد به نقض نظرية العامل وإنّما أفرده لتأكيد رأيه في العامل المعنوي على أنّه الأصل والأقوى والأغلب والأظهر، وهذا مخالف لما جاء به النّحاة، فهم ينسبون القوّة إلى العامل اللّفظي. وحين قال ابن جنّي: "وإنّما قال النّحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسّببا عن لفظ يصاحبه... "[14] نفهم من سياق النّص أنّ العامل لا يكون إلاّ معنويا، ذلك الإعمال يحدثه المتكلّم، والمتكلّم لا شكّ يقصد من إيراد الألفاظ معانيها لا نصوصها، فهو حسب رأيه لم يذهب"ابن جنّي" إلى نقض النّظرية، وقد عرض أربعة نقاط تؤكّد ما ذهب إليه نختصرها فيما يلي:

1- يعدّ إسقاط نظرية العامل أمرا خطيرا، لو كان هدفه كذلك لأفرد لها الحيّز المناسب لحجمها في النّحو العربي، فلا يأتي بكلمة عابرة مدرجة ضمن قضية أخرى هي تأكيد أنّ العامل المعنوي هو الأصل والأقوى.

2- من العبث أن يخصّص ابن جنّي بابا لتغليب العامل المعنوي وتقديمه حتّى إذا أراد أن يستشهد على صحّة رأيه، جاء بما ينسف النّظرية ويجتثّها من أصلها، وفي ذلك تناقض لا يحدث لمثل "ابن جنّي"[15].

3- يتساءل "مصطفى بن حمزة" عن اعتبار "ابن جنّي" مناهضا لنظرية العامل لمجرّد أنّه قال إنّ العامل هو المتكلّم، ولا يقال هذا عن النّحاة الذين قالوا بالقول نفسه، فابن الحاجب مثلا وبعده الرّضي الاستراباذي؛ قالا أنّ العامل بمثابة الآلة وأنّ العامل الحقّ هو المتكلّم، يقول رضي الدّين: "لأنّ الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب فهما كالقاطع والسّكّين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة

هو المتكلّم بآلة الإعراب إلاّ أنّ النّحاة قد جعلوا العامل كالعلّة المؤثّرة وإن كان علامة لا علّة ولهذا عدّوه عاملا"[16].

4- "ابن جنّي" قد قال بالعامل في قضايا متعدّدة، وحرص على أصول النّظرية كما حرص عليها النّحاة؛ فهو الذي سجّل أنّ الجازم أضعف من الجارّ، وأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء[17].

كما نجد لابن جنّي أراء في كثير من المسائل الإعمالية الخلافية، فلقد كان يقول برفع الابتداء والمبتدأ للخبر[18]. على العموم لم بجد "مصطفى بن حمزة" رأيا يثبت خروجه عن ضوابط الإعمال ومقتضياته[19].

5- على أنّ القول بأنّ العامل هو المتكلّم ليس من قبيل الاكتشاف الخطير الذي يبشّر به بل هو كما يقول "سعيد الأفغاني" من مسلّمات علم النّحو وغيره[20]. وعلى هذا فإنّ "ابن مضاء القرطبي" الذي اقتبس كون العامل هو المتكلّم من "ابن جنّي"، قد تراجع لمّا أحسّ فيه دسيسة اعتزال بما فيه من نسبة الفعل إلى العبد، والعبد عند أهل الحقّ ليس خالقا لأفعاله، ومن ثمّ لا يكون العامل الحقّ إلا الله[21]، في حين يقول "بكري عبد الكريم" أن "ابن مضاء" اعتقد أنّ العوامل ذوات وأدوات تحضر وتغيب، وليست العوامل النّحوية سوى علامات تسهّل على المتكلّم الاهتداء إلى الحركة المطلوبة[22]، فقد أنكر العوامل اللّفظية والمعنوية وعلاقتهما بالحركة الإعرابية، لأنّها من عمل المتكلّم، وليست أكثر من آثار للعوامل فالحركة الإعرابية لها دور في توجيه المعنى، والقول بعمل الألفاظ وتأثيرها لا مستند له من الشّرع أو من العقل، فالفاعل لا يمارس فعله إلاّ بإرادة كالحيوان، أو بالطّبع كالنّار التي تحرق بطبعها. أمّا ما سمّاه النّحاة بعوامل فلا يصلح لأن يعمل بطبع وإرادة[23]. ويَعدّ "بن حمزة" أنّ ربط الظّاهرة الإعمالية بالله، يبتعد عن واقع الدّرس اللّغوي، وما جاء به "ابن مضاء" امتداد طبيعي لما قاله "ابن جنّي" من كون العامل هو المتكلّم[24].

إنّ نسبة القول إلى المتكلّم لا يمكنها أن تكون بدلا عن نظرية العامل، لأنّها لا تحلّ إشكالا، بل تزيد الأمر اضطرابا، ذلك بأنّها تجعل اللّغة ملك الفرد المتكلّم يتصرّف فيها على هواه[25]. ونحن نعلم أن اللّغة مؤسّسة اجتماعية تواضعية لا يملك الفرد أن يتصرّف فيها، ونعلم أيضا أنّ المتكلّم هو الذي يصوغ التّراكيب فيرتّب

عناصرها، ويلتزم برفع الفاعل والمبتدأ ونصب الحال والمفعول مثلا، فأين يمكن أن يوضع هذا من حريّة المتكلّم؟

يقول "تمّام حسّان" رادّا على نسبة التأثير الإعرابي إلى المتكلّم: "فأمّا أنّ العامل هو المتكلّم فيتنافى مع الطّابع الاجتماعي للّغة، فلو تُرك لكلّ متكلّم أن يرفع أو ينصب أو يجرّ أو يجزم كما يشاء لما استطاع النّحاة أن يدرسوا لغة العرب، لأنّ العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون ادّعاء وحدة اللّغة"[26].

هذه الجملة من الأسباب التي جعلت "مصطفى بن حمزة" يستبعد نقض "ابن جنّي" لنظرية العامل، وقد شاطره الرّأي "عبده الرّاجحي" وإن كان قد أشار إلى هذه المسألة عرضا[27]. ولعلّ في هذا القبس من أراء "محمّد عيد" ما يكون شاهدا على هذا الاتّجاه، فهو يقول: "المتكلّم ينتج اللّغة، فمن غير المعقول أن يتصوّر كلام دون متكلّم، ولكنّ المتكلّم لا يتصرّف بحريّته المطلقة، بل تبعا لنُظُمٍ اقتضاها العرف الاجتماعي للّغة، فهناك فرق بين مجرّد الحديث باللّغة، والحديث بها موحّدة الخصائص حسب نظام معيّن في توارد الكلمات وشكلها"[28].

ويرى "عطا محمّد موسى" أنّ "مهدي المخزومي" استبدل العامل بالسّياق[29] شأنه في ذلك شأن "تمّام حسّان" [30] حينما استبدل النّظرية بتضافر القرائن على توضيح المعنى.

ويسير "محمّد حماسة عبد اللّطيف" على نهج أستاذه "تمّام حسّان"، ويقول أنّ نظرية العامل شغلت النّحاة عن دراسة الجملة دراسة أسلوبية، وخلطت ما هو لغوي بما ليس له علاقة باللّغة، كما ولّدت حيل للتّقدير والإضمار وتأويل النّصوص، ويردّ عليه "عطا محمّد موسى" باعتراض مفاده أنّه كانت هناك دراسة من هذا القبيل فيما عالجه البلاغيون وخاصّة في علم المعاني[31].

والحقّ أن العامل هو الوسائل اللّفظية والمعنوية التي تفسّر التّغيرات الشّكلية للعناصر اللّغوية داخل التّركيب اللّغوي، وهو ما ناد به جمهور النّحاة قديما وحديثا، فليس معقولا أن نردّ كلّ الحركات والسّكنات في العبارة إلى المتكلّم. لنمعّن النّظر في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾[32]. فالمتعارف أنّ (ذلك) معمول، و(فاعل) عامل، ثمّ إنّ الله سبحانه وتعالى هو قائل هذا الكلام، فهو (عامل)

وفقا لوجهة نظر أنّ المتكلّم عامل، كما أنّ قارئ الآية (عامل) وفقا لوجهة النّظر نفسها، ثم إّن قارئ هذه الآية وغيرها كثير، وليس معقولا أن يعتدّ كلّ واحد من هؤلاء عاملا، وهو ما يعني ضعف هذا الرّأي القائل بأن المتكلّم هو العامل[33].

ويُبرز "عبده الراجحي" أهمّية العامل في النّظرية التّحويلية التي تستلزم أن يربط النّحويين بين بنيتين: البنية السّطحية، والبنية العميقة، وهذه الأخيرة تقتضي فهم العلاقات النّحوية باعتبارها علاقات للتّأثير والتّأثر في التّصورات العميقة، وتمثّل العملية العقلية في اللّغة، ويستخلص أنّ فكرة العامل صحيحة في التّحليل اللّغوي، وأنّها موجودة في النّحو التّحويلي بصورة لا تختلف كثيرا عمّا هي عليه في النّحو العربي[34].

ولا بدّ لي في هذا المسعى إلى أن أشير إلى أنّ ظهور فكرة العامل تعود إلى المراحل الأولى من نشأة النّحو العربي. وقد تبنّى "سيبويه" –وهو من أعلم نحاة العرب القدامى– فكرة العامل وأقامها منهجا في كتابه. فقد اختلف النّحاة المعاصرون حول هذه القضية، فنادى فريق منهم إلى إلغاء العامل بحجّة كثرة العلل الفلسفية فيه، متّبعين ما جاء به "ابن مضاء" دون أن يدركوا تصوّره الحقيقي حول المسألة، فهو تراجع عن هجومه على هذه الفكرة تدريجيا حتّى وصل إلى درجة التّخفيف من التّكلّف في العامل لا هدمه.

يتعيّن أن نقول أن العامل بصرف النّظر عمّا علق به من نظرات فلسفية، وإغراقه في العلل الثّواني والثّوالث، يعدّ الرّكيزة الأولى في النّحو العربي وفي الاستناد إليه في التّقعيد النّحوي، فهو السّبب في ربط مكونات البنى النّحوية وترتيبها على نسق لغوي معيّن، كما أنّ آخر النّظريات اللّسانية الغربية، قد احتذت به في أبحاثها بل قامت نظريات كاملة تدرس اللّغة من علاقة العمل التي تتبني على مفهوم التّحكّم المكوّني[35].

كما يكشف "تشومسكي" في نظرياته اللّسانية المتتالية عن مدى تأثّر الغرب بالنّظرية التّوليدية التّحويلية وما تحمله من سمات مستخلصة من سمات نظام النّحو العربي ونظريته، ثمّ بعد ذلك يتحدّث عن نظرية العمل والرّبط وما لهذا العامل من ضرورة في تعيين الحالة الإعرابية والرّبط بين الضّمير وما يعود عليه، والعناصر

الفارغة، أتبعها بنظرية المبادئ والوسائط التي تهدف بدورها إلى تقديم افتراضات عن السّمات العامّة لنظم القواعد البشرية، وفي الأخير البرنامج الأدنوي الذي يسعى إلى التّقليل من الوسائل والأدوات والعناصر الوصفية إلى حدها الأدنى.

من خلال ما تقدّم يبدو أنّ العاملية أساس نحوي ضارب بأصوله في أغلب أنحاء اللّغات الطبيعية، وبحظّ أوفر في النّحو العربي، وجدت طريقها نحو النّظريات اللّسانية الحديثة كمجال لتطبيقها، وأبرز نتيجة لذلك التّطبيق اعتماد نظرية العمل و الرّبط في العمل الصّوري للنحو العربي في محاولة ربطه باللغات الصورية ذات العلاقة بالمعالجة الآلية للغات الطبيعية بهدف برمجتها.

ويرى بعض النّحاة أنّ للعوامل قّوة تؤثّر في العناصر اللّغوية، وعلى هذا فقد أوجدوا أنّ العوامل التي تحدث الأثر الإعرابي على أصناف ثلاثة: الأفعال والأسماء والحروف[36]، هذا بالنّسبة للعوامل اللّفظية، أمّا العوامل المعنوية فقد اختلف النّحاة في عددها كما سبق وأن ذكرنا، وقد حصرها معظم النّحاة في عاملين.

ليس في وسع هذا البحث أن يلمّ بمعظم الخلافات القائمة على أساس إعمالي، فنكتفي بعرض نموذجين من القضايا الخلافية، وهما يمثّلان موضوع الدّراسة.

أ- الرّفع في ظلّ الدّراسات المعيارية:

1- الخلاف في رافع المبتدأ:

وهو خلاف مشهور بين مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة من جهة، وبين أفراد مدرسة البصرة من جهة أخرى. فمذهب الكوفيين في المصادر التي بين أيدينا يتلخّص في أنّ المبتدأ والخبر مترافعان، لأنّ كلّ واحد منهما لا يستقلّ بنفسه [37]، ولا يمنعهم هذا الرّأي أن يكون الشّيء الواحد عاملا ومعمول، لأنّ هذا لا يمنع كما لم يمتنع في قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾[38].فكلّ منهما متقدّم على صاحبه من وجه، متأخّر من وجه آخر، فأدوات الشّرط عاملة في أفعالها الجزم، وأفعالها عاملة فيها النّصب[39]، فنصب أيًّا ما تدعوا، وجزم تدعوا ب(أيًّا ما)، فكان كلّ واحد منهما عاملا ومعمولا[40].

أما تقدّم المبتدأ، فلأنّ حقّ المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه، وفرعا له، وأمّا تقدّم الخبر فلأنّه محطّ الفائدة، وهو المقصود من الجملة، فالابتداء بالاسم

لغرض الإخبار عنه، والغرض إن كان متأخّرا، فهو متقدم في القصد[41]. ويقوم مذهبهم هذا بصفة عامة على أنّه لمّا كان المبتدأ يستلزم وجود الخبر، والخبر بدوره يستلزم وجود المبتدأ، ولا يتمّ الكلام إلاّ بضمّ أحدهما إلى الآخر، وجب عمل كلّ واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه، إلاّ أنّ هذا الرّأي ضُعّف لأنّه يلزم عليه أن تكون رتبة كلّ منهما التّقديم، ولأنّ أصل كلّ عامل أن يتقدّم على معموله[42]. وإذا قالوا إنّهما يترافعان وجب أن يكون كلّ واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدّي إلى المحال فهو محال، هذا من جهة، من جهة أخرى فإنّ العامل في الشّيء ما دام موجود لا يدخل عليه عامل غيره، لأنّ العامل لا يدخل على عامل، فدخول العوامل اللّفظية كان وإنّ وظنّ على الجملة المتكوّنة من مبتدأ وخبر مثل: زيد أخوك، والتي صارت على التّوالي: كان زيدٌ أَخَاكَ، إنّ زيدًا أَخُوكَ، ظننت زيدًا أَخَاكَ، يبطل القول بأن يكون أحدهما عاملا في الآخر[43].

وقد أخذ "السّيوطي" [44] بهذا الرّأي ودافع عنه إلى حدّ الادّعاء بأنّه رأي "ابن جنّي"، وعدّه "مصطفى بن حمزة" قولا باطلا[45]، لأنّ "ابن جنّي" قال في خصائصه: "فليس في الدّنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه فأمّا خبر المبتدأ فلم يتقدّم على رافعه، لأنّ رافعه ليس المبتدأ وحده، وإنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعا، فلم يتقدّم الخبر عليهما معا"[46] هذا رأي "ابن جنّي " كما سجّله بنفسه.

أمّا البصريون فيرون أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، ثم اختلفوا في تفسير معنى الابتداء، فقد رآه بعضهم عبارة عن التّجرد من العوامل، يقول المبرّد: "ومعنى الابتداء التّنبيه والتّعرية عن العوامل"[47]، ويقول الزّمخشري:" هما الاسمان المجرّدان للإسناد نحو قولك زيد منطلق والمراد بالتّجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإنّ وحسبت وأخواتها لأنّهما إذا لم يخلوا منها تلعّبت بهما وغصبتهما القرار على الرّفع، وإنّما اشترط في التّجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنّهما (المبتدأ والخبر)، لو جرّدا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقّها أن ينعق بها غير معربة، لأنّ الإعراب لا يستحقّ، إلاّ بعد العقد والتّركيب، وكونهما مجرّدين للإسناد هو رافعهما لأنّه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث أنّ الإسناد لا يتأتّى بدون طرفين مسند ومسند إليه، ونظير ذلك أنّ معنى التّشبيه في كأنّ لمّا اقتضى مشبّها ومشبّها

به كانت عاملة في الجزئين وشبههما بالفاعل أنّ المبتدأ مثله في أنّه مسند إليه والخبر في أنّه جزء ثان من الجملة "[48] ويراه بعضهم عبارة عن التّعري وإسناد العقل إليه[49]، وهذا مؤدّاه إلى أنّ تجرّد جملة المبتدأ والخبر من العوامل اللّفظية وإسنادهما سببا كافيا في اتّخاذهما حالة الرّفع إعرابا دائما لهما.

يبيّن "الخليل" أنّ الابتداء يعمل الرّفع في المبتدأ، ويشرح ذلك بتقديمه مثالا توضيحيا، نحو: زيد خارج، حيث يرى أنّ زيدا مرفوع بالابتداء وخارجا مرفوع لأنّه خبر زيد[50].

ويقول "ابن جنّي" في تعريفه للاسم المبتدأ: "اعلم أنّ المبتدأ كلّ اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللّفظية وعرضته لها وجعلته أوّلا لثان يكون الثّاني خبرا عن الأوّل ومسندا إليه وهو مرفوع بالابتداء تقول زيد قائم ومحمّد منطلق فزيد ومحمد مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبر عنهما"[51]، بهذا التّعريف يحدّد "ابن جنّي" بصفة دقيقة موقع الاسم المبتدأ بالنّسبة لخبره، كما يحدّد سبب رفعه.

ويضيف "ابن عقيل" في شرحه قائلا:" فالعامل في المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجرّدا عن العوامل اللّفظية غير الزّائدة وما أشبهها واحترز بغير الزّائدة من مثل بحسبك درهم فبحسبك مبتدأ وهو مجرّد عن العوامل اللّفظية غير الزّائدة ولم يتجرّد عن الزّائدة فإنّ الباء الدّاخلة عليه زائدة واحترز بشبهها من مثل ربّ رجل قائم فرجل مبتدأ وقائم خبره، ويدلّ على ذلك رفع المعطوف عليه نحو ربّ رجل قائم وامرأة"[52].

يوضّح "ابن عقيل" في هذا القول أنّ العامل في المبتدأ يكون دائما معنويا، أي بعدم دخول العوامل اللّفظية غير الزّائدة على المبتدأ.

ويذهب "العكبري" إلى ذكر خمسة أقوال مختلفة في العامل في المبتدأ ليؤكّد في الأوّل على أنّ الابتداء هو العامل في المبتدأ حيث يقول: "...وهو الاسم أوّلا مقتضيا ثانيا وهذا هو القول المحقّق وإليه ذهب جمهور البصريين"[53].

يضيف "العكبري" في موضع آخر سبب عمل الابتداء الرّفع ويرجعه إلى وجهين اثنين هما[54]:

الأوّل: أنّه قوي بأوّليّته، فكما نعلم أنّ الرّفع يكون أقوى الحركات، لهذا كان ملائما له.

الثّاني: أنّ المبتدأ يشبه الفاعل في أنّه لا يكون إلاّ اسما مخبرا عنه سابقا في الوجود على الخبر.

ويقول "ابن آجروم": "والابتداء معناه الاهتمام بالشّيء وجعله أوّلا لثان بحيث يكون خبرا عن الأوّل نحو زيدٌ قائمٌ فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالمبتدأ"[55].

وكان "أبو إسحاق" يجعل العامل في المبتدأ هو في نفس المتكلّم يعني من الإخبار عنه: لأن الاسم لمّا كان لابدّ له من حديث يحدّث به عنه صار هذا المعنى هو الرّفع للمبتدأ[56].

وقال الكوفيون بعدم جواز ارتفاع المبتدأ بالابتداء، ذلك لأنّ الابتداء إمّا أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء، فإن كان شيئا، ينبغي أن يكون اسما أو فعلا أو حرفا من حروف المعاني، فإن كان اسما فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لانهاية له، وهذا محال، وإن كان فعلا فينبغي أن يقال ø زيدٌ قائمًا كما يقال حضر زيدٌ قائمًا وإن كان أداة، فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحدّ، وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم، وإن تجاوز هذه الأقسام الثّلاثة فهو غير معروف[57].

وسنوضح هذا القول باستعمال الجدول التّالي:

إظهار الابتداء (رافع المبتدأ)		
يكون ظاهرا ومجسّدا على سطح البنية التّركيبية		لا يكون ظاهرا على سطح البنية التّركيبية
ø = الاسم	ø = الفعل	ø =أداة من أحرف المعاني
اسم +... +اسم +ø	ø زيدٌ قائمًا = حضر زيدٌ قائمًا	لا ترفع الأسماء

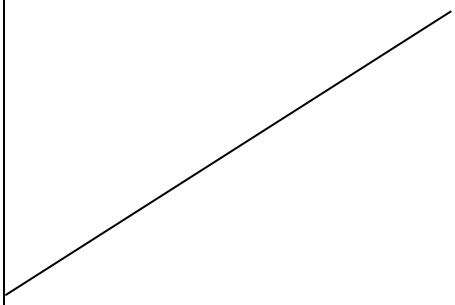

↓

نتيجة: الاسم لا يرفعه إلاّ رافع موجود غير معدوم

وعلى هذا نستنتج أنّ العامل في المبتدأ والخبر هو عامل لفظي.كما أنّهم (أي أصحاب مدرسة الكوفة) قالوا بعدم جواز القول بأنّ الابتداء يعني التّعري من العوامل اللّفظية، فإذا كان الأمر كذلك فذاك عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملا، ودليلهم على أنّ الابتداء لا يوجب الرّفع هو أنّهم وجدوا الابتداء بالمنصوبات والمسكنات والحروف[58].

ويردّ البصرين قائلين: إنّما قلنا بالعامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التّعري من العوامل اللفظية، لأنّ العوامل في هذه الصّناعة ليست مؤثّرة حسّية كالإحراق للنّار والإغراق للماء والقطع للسّيف، وإنّما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدّلالة تكون بعدم شيء كما بوجود شيء، ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان وأردت

أن تميّز أحدهما من الآخر، فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التّمييز بمنزلة صبغ الآخر، فكذلك هاهنا. وإذا ثبت أنّه يعمل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياسا على غيره من العوامل، نحو كان وأخواتها وإنّ وأخواتها وظننت وأخواتها، فإنّها كما عملت في المبتدأ عملت في خبره، فكذلك هاهنا [59]، فهذا يعني أنّه لمّا جاز أن يدخل على الجملة الاسمية ناسخ، فنقول: كان زيدٌ أخَاكَ، فتعمل كان في المبتدأ والخبر، وذلك دليلا على أنّ كلاّ من المبتدأ والخبر لا يعمل في صاحبه، لأنّه ليس بالإمكان أن تطرأ كان بعملها على اسمين مترابطين كلاهما عامل ومعمول؛ لأنّ العامل لا يدخل على عامل.

ويرى "مصطفى بن حمزة" أّن هذا الخلاف بين الفريقين لا يمكن أن يحسم بمجادلة أو محاولة إقناع لأنّه يعكس تصوّر كلّ مدرسة لطبيعة العامل، فمن كان يرى العمل إفضاء علّيا، لم يكن له أن يستسيغ التّبادل لأنّ ذلك فعلا ممتنعا، ومن كان يرى العمل وضعا لغويا خاصّا لم يكترث بأن يكون الشّيء عاملا ومعمولا، مادام ذلك نابعا من اللّغة ذاتها[60].

2- <u>الخلاف في رافع الخبر:</u>

أمّا الخبر، فيختلف البصريون في رافعه، وقد نشأ عن هذا الاختلاف:

ثلاثة تصنيفات لرافع الخبر
- 1- الابتداء
- 2- المبتدأ
- 3- الابتداء والمبتدأ معا

فالتّصنيف الأوّل قال به "الزّمخشري"[61] أما التّصنيف الثّاني، فقال به "سيبويه"[62]، مؤكّدان على أنّ عمل الابتداء في الخبر يكون بوساطة المبتدأ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل، إلاّ أنه كالشّرط في عمله ويتبع قوله هذا بمثال توضيحي: وضع الماء في قدر ثم وضعها على النّار فإنّ النّار تسخّن الماء ويحصل التّسخين بالنّار عند وجود القدر لا بها فكذلك ها هنا،

الابتداء وحده العامل في الخبر عند وجود المبتدأ إلاّ أنّه عامل معه لأنّه اسم، والأصل في الأسماء ألاّ تعمل.

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذلك رفع خبر بالمبتدأ[63]

وردّوا على هذا الرأي بأنّ العامل المعنوي ضعيف، لا يعمل في شيئين كالعامل اللّفظي، وهذا أيضا عدّ ضعيفا، لأنّه متى وجب كونه عاملا في المبتدأ، وجب أن يعمل في خبره، لأنّ خبر المبتدأ ينزل منزلة الوصف، فالخبر في المعنى هو المبتدأ مثل: زيدٌ قائمٌ، وعمرُو ذاهبٌ، فالوصف في المعنى هو الموصوف، فإذا قلنا: قام زيدٌ العاقلُ، فالعاقل في المعنى هو زيد، ولهذا لم يتنزّل الخبر منزلة الوصف وكان تابعا للمبتدأ في الرّفع، كما تتبع الصّفة الموصوف، وكما أنّ العامل في الوصف هو العامل في الموصوف، سواء أكان العامل قويّا أو ضعيفا[64] . ويجمع التّصنيف الثّالث بين عاملين لفظي ومعنوي، وهو مخالف لأصلين من أصول الإعمال، هما أنّ اجتماع عاملين لفظي ومعنوي لا يعهد في النّحو[65] ، وأنّ العوامل لا تتزاحم على معمول واحد، كما لا يجتمع مؤثّران على أثر واحد وهو الأصل الذي دعا إلى إيجاد باب التّنازع الذي يستهدف تفادي التقاء عوامل على معمول واحد[66].

والرّأي الأخير قال به "ابن جنّي"[67] و"المبرّد" [68] وانتقد عليها.

هكذا قد بلغ الخلاف في رافع المبتدأ والخبر ستّة آراء، أوّلها رأي الكوفيين في الرّافع، والثّاني والثّالث رأيا البصريّين في الابتداء، والرّابع والخامس والسّادس أراء البصريّين في رافع الخبر.

وما كان لهذا الخلاف أن يظهر في رأينا، لو أنّ النّحاة لم يصبّوا اهتمامهم الكبير على البحث في العامل؛ وكثرة تصيّد العلل الثّواني والثّوالث مردّه إلى استعراض فكري لبعض أوائل النّحاة للتّدليل على باعهم في النّحو في المجالس العلمية التي كانت تقام لهم، معتمدين الأمثلة المصنوعة التي تلوي أعناق القاعدة النّحوية في كلّ الاتّجاهات حسب انقسام مذاهبهم النّحوية.

3-الخلاف في رافع الفعل المضارع:

لقد اختلف النّحاة القدامى في تحقيق الرّفع للمضارع اختلافا شديدا، بل أنّه تعدّى الاختلاف التّقليدي بين المدرستين (البصرة والكوفة)، إلى الاختلاف ضمن المدرسة نفسها، فإنّه يلاحظ أنّ الكوفي قد يصير صاحب رأي خاص، وأنّ البصري قد يصير كوفيا لما رآه من صواب في رأي غيره، ويجعله يتخلّى عن مذهبه، وسنعرض ها هنا بعض تلك الخلافات ومناقشتها حسب ما جاء في كتب الأصول، وتتلخّص الآراء الأكثر شيوعا في أنّ المضارع مرفوع بأحد الموجبات التّالية:

أ- التّجرّد:

وهو عبارة عن عدم معاقبة المضارع لأداة ناصبة تنصبه أو أداة جازمة تجزمه، وبهذا فالمضارع متأصّل في ارتفاعه؛ أمّا الجزم والنّصب فإنّهما عرضان تجلبهما العوامل.

على هذا فيمكن القول إنّ الفعل المضارع المرفوع هو الأصل، ويعدّ المضارع المنصوب والمضارع المجزوم فرعان مشتقّان منه، عن طريق زيادة أداة نصب أو أداة جزم قبله، تغيّران من علامته الإعرابية، فيتغيّر بذلك المعنى المقصود.

وقد انتقد هذا الرأي لأنّه ينتهي إلى تحويل العوامل إلى عدم، ومعارضوه لا يقتنعون بهذا، لأنّهم يتصوّرون العوامل مؤثّرات حسّية لا بدّ لها من حضور تستطيع به التّأثير[69]، ذلك لأنّ التّجريد من النّاصب والجازم أمر عدمي، والرّفع أمر وجودي، فكيف يصحّ – حسب رأيهم – أن يكون الأمر العدمي علّة لأمر وجودي؟

وقد ردّ على هذا التّفنيد بأنّه رأي صواب كون التّجريد من النّاصب والجازم عدمي، لأنّه استعمال المضارع على أوّل أحواله، مخلصا من لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشّيء، والمجيء به على صفة ما ليس عدمي[70].

عمد "السّيوطي" إلى إبطال هذا التّجرّد في استدلالاته، على أنّ هذا الرأي يخالف الأصول، وهو يؤدّي إلى أن يكون الرّفع بعد النّصب والجزم، وهذا مخالف للأصول؛ لأنّها تدلّ على أنّ الرّفع قبل النّصب، فالرّفع صفة الفاعل والنّصب صفة المفعول، وكذلك تدّل الأصول أيضا على أنّ الرّفع قبل الجزم، "فالرّفع في الأصل

من صفات الأسماء والجزم من صفات الأفعال، فكما كانت رتبة الأسماء قبل الأفعال، فكذلك الرّفع قبل الجزم"[71].

يصرّح الأنصاري عن العامل في الفعل المضارع في قوله: " يرفع المضارع خاليا من ناصب وجازم نحو يقوم زيد، أجمع النّحويون على أنّ الفعل المضارع إذا تجرّد من النّاصب والجازم كان مرفوعا كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو "[72].

وقد نسب القول بالتّجرّد إلى حذّاق الكوفيّين[73]، فقد قال به "الفرّاء" [74]، واختاره "ابن هشام"[75] ودافع عنه. وهو رأي "ابن مالك" في الموضوع، فإنّه قد أعرب عن موقفه المؤيّد للقائلين بالتّجرّد حين قال في ألفيته:

رفع مضارعا إذا يجرّد من ناصب أو جازم كتسعد[76]

غير أنّه كان أكثر وضوحا في شرح الكافية الشّافية حين قال بشأنه بعد أن عرض ما يتّصل به من أراء: "وأمّا تجرّده من الجازم والنّاصب وهو قول حذّاق الكوفيين وبه أقول"[77]. وكما ذكره "ابن آجروم" في آجروميته، وانتصر له.

وممّا مضى يتبيّن أنّ قول بعض الكوفيين بالتّجرّد لا يعارض ما ذهب إليه بعض البصريين[78] لأنّ القول بالتّجرّد، قد استهوى عددا من النّحاة الكوفيين والبصريين.

يكون هذا الرّأي بمثابة النّظير لعامل الابتداء، فكلّ من المبتدأ والخبر والفعل المضارع يكتسب حالة الرّفع إذا تجرّد من العوامل اللّفظية.

ب- الوقوع موقع الاسم:

يرى أصحاب هذا الرّأي أنّ الموجب لارتفاع الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم، ويحلّ محلّه بالتّعويض، وذلك كما في المثال (يَقُومُ زَيدٌ) الذي يمكن أن يعوّض فيه الفعل باسم، فنقول: قَائمٌ زَيدٌ أو نقول: أَخُوكَ زَيدٌ[79]. ولا يغيّر هذا الرّفع أن يقع الفعل موقع اسم مجرور، أو منصوب كما في (مررت برجل يكتب)، وفي (ظننت زيدا يضرب)، فهو لا يتأثّر بما يمكن أن يتأثّر به اسم لو عوّض به، لأنّ للفعل عوامله الخاصّة التي تؤثّر فيه ويتأثّر بها[80].

وقد علّل البصريون إعراب الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم، فهو يقع مبتدأ، ويقع خبرا، ويقع نعتا، ويقع حالا، كما يقع الاسم كذلك، فقد عقد سيبويه، بابا لوجه

دخول الرّفع في الأفعال المضارعة للأسماء، قال فيه: "وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ، فأمّا ما كان في موضع المبتدأ، فقولك: يقولُ زيدٌ ذلك، وأمّا ما كان في موضع المبني على المبتدأ، فقولك: زيدٌ يقول ذلك، وأمّا ما كان في موضع غير المبتدأ، ولا المبني عليه فقولك: مررت برجل يقول ذاك، وهذا يوم آتيك وهذا زيد يقول ذاك، وهذا رجل يقول ذاك، وحسبته ينطلق، فهكذا هذا، وما أشبهه"[81]. وهو يشبه الابتداء أي يوجب رفع المبتدأ على مذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين فهو كذلك بالنّسبة لرفع الفعل المضارع[82].

وقد ردّ على هذا الرأي أنه ينتقض بالفعل الماضي، فإنه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع وكانت الإجابة بأنّه لم يثبت له استحقاق جملة الإعراب، فلم يكن هذا العامل موجبا له الرّفع، لأنّه نوع منه، بخلاف الفعل المضارع فإنّه يستحقّ جملة الإعراب لمشابهته للاسم[83] ولقد انتصر لهذا الرّأي "الزّمخشري"[84] و"ابن يعيش"[85] ودافعا عنه.

وأظنّ أن هذا الاستبدال الذي أجازه النّحاة بين المضارع والاسم لا يخلو من شبه بالتّوزيع الذي تلجأ إليه مدرسة بلوم فيلد حين تحلّل الوحدات اللّغوية داخل التّركيب لتنتهي إلى تصنيفها، فالمضارع عند النّحاة العرب ينتمي إلى الخانة التي ينتمي إليها الاسم، وهما يتبادلان الموقع رغم اختلاف البناء والدّلالة[86].

كما أنّ هذا القول ينتقض في نحو: هلاّ تفعلُ ، وجعلت أفعلُ و مالك لا تفعلُ، ورأيت الذي لا تفعلُ، فإنّ الفعل في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع[87]، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع وهذا باطل[88].

ج- المضارعة:

وهي ذلك التّماثل القائم بين الفعل المضارع والاسم، ممّا أوحى بتسمية هذا الفعل مضارعا، لأنّه ضارع الاسم في أوجه خمسة نجمعها فيما يأتي:

1- أن يكون شائعا فيتخصّص، فهو لا يتمخّض للاستقبال إلاّ بقرينة أداة كالسّين وسوف، فإنّ اسم الفاعل بوضعه دال على الحال والاستقبال[89]، بل هو فعل دائم كما يدعوه الكوفيون، فلذلك كان عملهما في ما بعدها واحدا.

2- أنّه تدخل عليه لام الابتداء، كما يقبلها الاسم فيقال: إنّ زيدا ليقوم، كما تقول: إن زيدا لقائم، ولام الابتداء تختصّ بالأسماء فلمّا دخلت على الفعل دلّ ذلك على المشابهة بينهما[90].

3- أنّ هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة كالعين تطلق على العين الباصرة، وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك.

4- أنّه يكون صفة كما يكون الاسم كذلك، تقول: مررت برجل يضرب، كما تقول: مررت برجل ضارب، فقد قام: (يضرب) مقام (ضارب).

5- أنّ الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، فنلاحظ أنّ (يقوم) على وزن (قائم) في حركاته وسكونه، ولهذا عمل اسم الفاعل عمل الفعل[91].

والقول بالمضارعة رأي معروف "لثعلب" (أحمد بن يحي 291هـ) الذي يجعل رفع المضارع أثرا للمشابهة، فهي في مقابل الرّأي الكوفي الذي يجعله أصيلا في المضارع نابعا عن التّجرّد الذي هو وصف ذاتي في المضارع غير مكتسب[92].

وقد أخد بهذا الرّأي "ابن الحاجب" وأيّده عليه "الاستراباذي" في شرح الكافية[93] وهجس به "العكبري"[94].وقد أُثر عن "ثعلب" ادّعاؤه أنّ المضارعة رأي "لسيبويه" وهو لا شكّ ادّعاء مخطئ، لأنّ رأي "سيبويه" قد أفصح عنه بنفسه[95]،حين قال بالموقع، ولتصحيح هذا الادّعاء حرص "ابن يعيش" على لفت النّظر إلى أنّ "سيبويه" كان يرى أنّ المضارعة موجبة للإعراب فقط، أمّا الرّفع فإنّ موجبه الوقوع موقع الاسم[96].

د- حروف المضارعة:

من الآراء التي علّل بها رفع المضارع ما قاله "الكسائي" الكوفي من أنّ المضارع مرفوع بنفس أحرف المضارعة التي يبتدئ بها[97]، وهو رأي شائع عليه وقد دحضه معارضوه بقواعد إعمالية اتّفاقية، منها أنّ أحرف المضارعة قد صارت بمثابة الجزء من الفعل، وقد تقرّر أنّ جزء الشّيء لا يعمل فيه[98]، ومنها أنّ تلك الأحرف لو كان لها دور في الرّفع لما اقتحمتها عوامل النّصب والجزم، فأثّرت في المضارع نصبا وجزما مع وجود تلك الأحرف التي لو كان لها دور في الإعمال لكانت هي الجديرة به لقربها من الفعل[99].

تعدّ هذه الآراء الأربعة الأكثر شيوعا في خلاف النّحاة حول رافع المضارع إلاّ أنّ هناك من يوصل عدد الخلافات إلى سبعة خلافات[100]، فمثلا قال "الأعلم الشنتمري" (410هـ، 476 هـ) بالإهمال وهو قريب من التّجرد نحو قوله تعالى: ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾[101]، فإبراهيم عنده ارتفع بالإهمال من العوامل، لأنّه لم يتقدّمه عامل يؤثّر في لفظه فبقي مهملا، والمهمل إذا ضمّ إلى غيره ارتفع نحو: واحد اثنان؛ وقد تلقّى القول بالإهمال إنكارا شديدا من طرف النّحاة، وخرّجوا الآية على غيره، فمنهم من خرّجها على أنّه مفعول صريح ليقال كأنّه قال: يطلق عليه هذا اللّفظ، ومنهم من قال: إنّه منادى حذف منه حرف النّداء، أي: يا إبراهيم، ومنهم من قال: هو خبر مبتدأ محذوف، أي يقال له: أنت إبراهيم، فعلى هذا يكون من حكاية الجمل ...[102].

وقال بعضهم ارتفع المضارع بالسّبب الذي أوجب له الإعراب لأنّ الرّفع نوع من الإعراب، وقال بعض البصريين، منهم "الأخفش" أنّه ارتفع لتعرّيه من العوامل اللّفظية مطلقا[103].

بالنّظر إلى ما تقدّم يمكن أن نعطي لهذه الآراء ثلاثة تصنيفات أساسية تتموقع تحتها:

1- التّصنيف العدمي:

وينضوي تحته التّجرد والتّعري من العوامل اللّفظية والإهمال.....

2- التّصنيف الثّبوتي المعنوي:

الوقوع موقع الاسم، المضارعة، السّبب الذي أوجب له الإعراب.

3- التّصنيف اللّفظي:

ينفرد فيه مذهب" الكسائي" بقوله حروف المضارعة هي الموجب لرفع المضارع[104].

وعلى هذا نكون قد تناولنا –بعون الله– نموذجين أساسيين في الخلاف الإعمالي، إلاّ أنّ "مهدي المخزومي" قد ثار ضدّ رافع الفعل المضارع بل إنّه ذهب مذهبا يقود إلى نفي فكرة العامل ككلّ، فقد نفى عن الوقوع موقع الاسم والتّجرّد، السّبب في رفع الفعل المضارع وذلك لتمييزه وتخصيصه.

ونحن ندرك أن المنطق ينصّ على عدم صلاحية النّسبة إلى معدوم أصلا، لكنّ إذا نظرنا من منظار الاتّجاهات اللّغوية الحديثة، فإنّها تُعدّ متّجها توليديا يكشف الحجاب عن البنى التّحتية للنّصوص، ويتسبّب في توليد جمل فرعية تتجلىّ في صور قاعدية .

ب- التّحليل المنطقي لعامل الرّفع:

يجدر بنا أن نشير هنا إلى أنّ الغاية المثلى من هذا البحث هو تقديم نموذج وصفي صوري لعاملي الرّفع المعنويين، نركّز فيه على صياغة تقعيدية جديدة مبنية على رموز رياضية، تكون مستوحاة من القوانين الرّياضية لضبط وتنظيم وإبراز التّأثير والتّأثّر الحاصل بين العامل المعنوي ومعمولاته، سواء في جملة المبتدأ أو في الفعل المضارع كمتوالية من العناصر العاملة المجرّدة والعناصر اللّغوية المنتهية المعمول فيها.

ينتهي بنا المطاف هاهنا لتقرير الحقائق التّالية:

إنّ أصل الجملة الاسمية هو الرّفع أي: رفع المبتدأ والخبر، والأصل كما جاء في كتب بعض النّحاة أنّ أصل الشّيء قاعدته التي لو تُوهمت مرتفعة لارتفع بارتفاعها سائرة[105] ، وفي قول آخر: "الأصل أسفل كل شيء"[106]، وهذا يصوّره قوله تعالى: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ، وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾[107]، فهو الذي يبنى عليه ولا يبنى على سواه[108]، وعلى هذا يكون الفرع بالأصل مع زيادة، أي مع شيء من التّحويل.

على هذا الأساس فإنّ المواضع التي تحتلّها الوحدات اللّغوية هي خانات تحدّد بالتّحويلات التّفريعية[109]، ويحدث ذلك بالانتقال من الأصل إلى فروع مختلفة عن طريق الزّيادة التّدريجية، حيث تمثّل هذه الزّيادة التّحويل ذاته.

وتكون هذه التّحويلات بزيادة تتصدّر الجملة الاسمية فتُغيّر من حركاتها الإعرابية وبالتّالي تغيّر معناها السّياقي، وتكون بنية العبارة الاسمية مع تفريعاتها (توسّعاتها) على هذا الشّكل التّخطيطي:

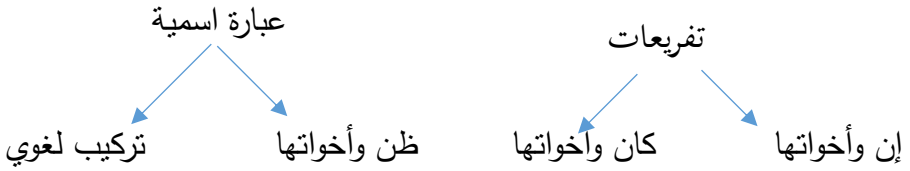

ونتحصّل على المثال المولّد أو المشتقّ بإثبات التّناسب أو التّناظر[110]، ما يسميه "عبد الرّحمن الحاج صالح": المقابلة بالنّظير بين هذه الوحدات[111]، أو حمل أو إجراء كل منها على الآخر بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعهم، وهو هاهنا البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل. ننطلق في ذلك من أبسطها وهي التي تتكوّن من عنصرين: زيدٌ منطلقٌ، فنحمل عليها جملة أخرى تكون فيها زيادة بالنّسبة إلى الجملة البسيطة بحيث تظهر بذلك طريقة تتمّ بتحويل هذه النّواة بالزّوائد، وهي في الواقع مقارنة بنيوية تقوم على أساس مهمّ في الرّياضيات الحديثة، يعرف بالتّطبيق، ما يماثل هنا تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى بالتّناظر، ويتمّ هذا الإجراء التّحويلي بالزّيادة، ولإرجاع الجملة المحوّلة إلى الجملة النّواة نقوم بالعملية العكسية للتّحويل أي بردّ الشّيء إلى أصله على حدّ تعبير النّحاة.

وما يهمّنا هنا هو أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الموضع التي تظهر فيه الزّوائد يقابله في الجملة البسيطة (النّواة) موضع فارغ، فهذا الفراغ هو ما سمّاه النّحاة العرب القدامى بالابتداء، وحدّدوه بأنّه التّجرّد من العوامل اللّفظية،كما كانوا يعنون بالعامل أنّه المؤثّر في غيره لفظا ومعنا ويتحكّم فيه[112].

كما أنّ خلّو الموضع (الموقع) من تلك الزّيادة، نسمّيه العلامة العدمية (expression zéro)، وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر، وهي بذلك تشبه العلامات التي تميّز الفروع عن أصولها (المفرد والمذكّر... لها علامات غير ظاهرة بالنّسبة للجمع والمثنّى والمؤنّث...)، كذلك هو الأمر بالنّسبة للعامل الذي ليس له لفظ ظاهر هو الابتداء. وهذا المعنى وإن كان موجودا في اللّسانيات الحديثة إلاّ أنّه لم يستغلّ استغلالا كافيا، حيث يفرض عليه أن يكون مرتبطا بالموضع داخل بنية لغوية محدّدة ذات عرض وطول التي أطلق عليها مصطلح المثال[113].

انطلاقا ممّا ذكر، نقول أنّ عامل الابتداء هو وحدة صغرى يتركّب منها مستوى التّركيب (niveau syntaxique) ، إلاّ أنّها وحدات من جنس آخر أكثر تجريدا، فهي تكافئ الزّوائد على يمين الجملة النّواة في التّأثير على عناصرها اللّغوية، وتغيّر اللّفظ والمعنى، بل تؤثّر في بقية التّركيب كالتّأثير في أواخر الكلمات.

ولبيان التّأثير الحاصل في الجملة النّواة بفعل عامل الابتداء مثله مثل العوامل اللّفظية، نقوم بعرض هذا المثال التّحويلي الذي يَعُدُّ الابتداء وحدة من وحدات المتتالية اللّغوية، ومن ثمّ فإنّ الوحدات اللّغوية المحتواة في الجملة (1) زيد منطلق، نستطيع أن نجدها في متتاليات أوسع منها[114]:

العامل	المعمول1	المعمول2
ø	زيد	منطلق
إنّ	زيدا	منطلق
كان	زيد	منطلقا
حسبت عمرو	زيدا	منطلقا
أعلمت عمرا	زيدا	منطلقا

ففي الخانة الأولى، يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة أو تركيبا له تأثير على بقية التّركيب لهذا سمّي عاملا (régissant) ، ونلاحظ أنّ العنصر الموجود في الخانة الثّانية هو عنصر قارّ، لا يتقدّم على عامله، فهو إذن في اصطلاح نظرية العامل: المعمول الأول (terme régi 1)، ويكوّن مع عامله زوجا مرتّبا (couple ordonné)، أمّا المعمول الثّاني فقد يغيّر رتبته فيتقدّم على كلّ العناصر، بصرف النّظر عن حالة جمود العامل، نحو: إنّ. وقد استعمل "تنيير" (Tesnière)

لفظا(régissant) و(subordonné) للدّلالة على العامل و المتعلّق به لتوضيح علاقات التّركيب البنيوي[115].

وكذلك بالنّسبة للفعل كونه عامل يقع موقع الابتداء، وأنّ المفعول به يقع موقع المبني على المبتدأ أي الخبر، فالتّوازي(القياس) أو المُناظر هو خاص ببنية اللّفظ وليس له علاقة بصيغة الخطاب، لأنّ الموضع شيء وما يحتويه شيء آخر، بهذا يمكن أن نوسّع الجدول السّابق بإضافة مايلي:

العامل	المعمول1	المعمول2
قام	زيد	
ضرب	زيد	عمرو
ضرب	ت	عمرا

وقد يخلو موضع العامل من العنصر المنطوق، الظّاهر في البناء الشّكلي للجملة وهو ما يشار إليه بالعلامة العدمية ø ونسمّيه عامل الابتداء[116].

وقد يكون في موضع العامل فعل تام ك: قام وضرب أو فعل ناقص ك:كان أو إنّ وأخواتها أو أكثر من عنصر لغوي مثل: حسبت وهي جملة، بل حتى عامل ومعمول1 ومعمول2 مثل: أعلمت عمرا...،كلّ تلك العناصر المذكورة عاملة فيما بعدها، وبهذه المواضع مع العملية الإجرائية لحمل عنصر على عنصر لجامع بينها ، يوضّح أنّ الابتداء هو بمنزلة الفعل، والمبتدأ واسم كان واسم إنّ بمنزلة المعمول1، وأنّ خبر المبتدأ بمنزلة المفعول، وأنّهما وخبرا كان وإنّ بمنزلة المعمول2 . فالموضع فارغ في الجملة (1) كونه يحمل متتالية أخرى مجرّدة غير ظاهرة هي العلامة العدمية للعامل (expression zéro du régissant)، وهو العنصر المسؤول عن الإعراب، فهو الذي يحدّد العلامة الإعرابية (désinence casuelle) لمكوّنات البناء، ولهذا تسمّى هذه المكوّنات بالمعمولات[117].

وتجدر الإشارة إلى أنّ كلّ تغيير للعامل يصحبه تغيير للحركة الإعرابية، وبهذا نكون قد أثبتنا بالتّناظر الرّياضي الذي ابتدعه "عبد الرّحمن الحاج صالح"، أنّ عامل

الابتداء هو الذي يرفع المبتدأ والخبر بالقياس إلى نظائره التّي تحتلّ موضعه إلاّ أنّ تأثيرها الإعرابي يختلف من عامل إلى آخر، "فإنّ" تنصب المبتدأ وترفع الخبر، و"كان" ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، و"ظنّ" تنصب الجزئين ويصيرا مفعولين في وظيفتهما النّحوية.

ويسمّى المبتدأ معمولا أوّلا ونرمز له (م1) ويسمّى الخبر معمولا ثانيا ونرمز له (م2) وفق الجدول التّالي:

العامل (ع)	معمول (م1)	الحركة الإعرابية	معمول ثاني (م2)	الحركة الإعرابية
ø	زيد	ٌ	منطلق	ٌ
إنّ	زيد	ًا	منطلق	ٌ
كان	زيد	ٌ	منطلق	ًا
حسبت	زيد	ًا	منطلق	ًا
أعلمت	زيد	ًا	منطلق	ٌ
عمرا				

إنّ عمل (إنّ) مثلا في (زيد) النّصب وفي (منطلق) الرّفع، وعمل الابتداء الرّفع في كليهما.

وقد حملت التّراكيب المكوّنة من فعل غير ناسخ على هذا المثال، واكتشف عند تطبيق هذه المجموعة على الأولى أنّ الفعل ينزل منزلة العوامل المؤثّرة في التّركيب، وأنّ المعمول الثّاني في هذه الحالة هو المفعول به، فأثبت بذلك أنّ موضع م1 وم2 يمكن أيضا أن تحتلّها وحدة واحدة أو تركيب، وذلك مثل:

ع	م1	م2
ø	أن تصوموا	خيرٌ لكم
رأيْ	تُ	زيدًا
رأيْ	تـ	ك

يتوضّح أنّ العناصر التّركيبية هي عناصر مجرّدة من جهة، من جهة أخرى هناك عناصر أخرى تدخل وتخرج على هذه النّواة التّركيبية، تربطها بغيرها علاقة الوصل[118]، تتمثّل في زوائد مخصّصة كالمفاعيل والحال وغيرها، نعبّر عن العلاقات الرّابطة بين هذه العناصر التّركيبية بالصياغة الصّورية التّالية[119]:

بناء ⟵ وصل

[(ع م1) ± م2] ± مخ

ع= عامل، م=معمول، مخ= مخصَّص، =يستلزم، [ ]= ترتيب إجباري، ()= ترتيب اختياري، ø= عامل معنوي (الفراغ الدّال)، ف= فعل، ح= حرف، نا= ناسخ

والقاعدة الافتراضية الكلّية إذن –أي بالنسبة للعوامل اللّفظية والمعنوية على السواء –هي:

ع ← م1+ م2

وتدخل على الجملة النّواة زوائد مثل التي تدخل في بنية الكلمة، يمثّل عبد الرحمن الحاج صالح للعلاقة القائمة[120] بين الوحدات التّركيبية (النّواة + الزّوائد) بهذه الصّياغة الصّورية:

البناء

م2(م3+م4...)

ع(ø/ف/ح/نا) ⟵ م1

بعد أن فرغنا من إثبات عمل الابتداء في كلّ من المبتدأ والخبر، نتوجّه إلى العامل المعنوي في رفع الفعل المضارع وما يجرّه من اختلافات.

فقد ناقش النّحاة قول "الكسائي" المنفرد سالفا، وهو قوله أنّ الموجب لرفع الفعل المضارع هو حروف المضارعة في أوّله، وقد أثبت النّحاة القدامى عدم صحّته لدخول النّواصب والجوازم على الفعل المضارع، فهو أمر مستحيل، فإن عملنا به هدمنا قانون العمل بأكمله.

وأما القول بالموقع، فنظنّ أنّه مفيد في استبدال المكوّنات اللغوية وتوزيعها داخل البنية التركيبية، ولا يتعدّ هذا الأمر. ونوضّح الأمر بالجدول الآتي:

الجمة	الاسم الذي يتوزّع الفعل المضارع معه في نفس الموقع
يقول زيد ذلك	مبتدأ
زيد **يقول** ذلك	خبر
مررت برجل **يقول** ذلك	حال
هذا يوم **آتيك**	صفة

أمّا القول بالمضارعة بين الاسم والفعل لا يكون سببا منطقيا لرفعه، على أنّ القول بالتّجرد هو الأصوب، أي أنّ الفعل المضارع يأتي على أصله مرفوعا إذا تجرّد من النّاصب والجازم، ويكون منصوبا أو مجزوما إذا أضفنا على يمينه زائدا يسمح بتوسّعه، فتتغيّر حركته الإعرابية ومعناه في السّياق، فرفع الفعل المضارع هو أثر لعامل معنوي لا يظهر في بنية السّطح، ويكون الاستبدال عليه بالتّناظر أيضا كما يلي:

ع	م1	م2
ø	يحضرُ	زيدٌ
لم	يحضرْ	زيدٌ
لن	يحضرَ	زيدٌ

ثمّة خانة فارغة تناظر أداء النّصب والجزم، وهي العامل المعنوي الذي أحدث الرّفع في الفعل المضارع، حيث أنّنا نلاحظ أنّ الفعل معمول من جهة وعامل من جهة أخرى، فالفاعل في الجملة السّابقة معمول للفعل لأنّه يستدعيه ويقتضيه واختلاف الجهتين يلغي التّناقض. ويعدّ إعراب الرّفع في اللّغة العربية إعراب تجرّد، كما بيّن "الفاسي الفهري" في كتابه البناء الموازي 1990[121].

ج- البنية الحملية لجملة المبتدأ:

تقوم الجملة على ركنين أساسيين هما المسند إليه و المسند، ولا تستغني عن أيّ ركن منهما، ويعدّ الإسناد الظّاهرة الأساسية في نظام الجملة، فهي توضّح العلاقة أو الارتباط المعنوي بين الجزئين الأساسيين في الجملة.

والإسناد هو:"إضافة الشّيء إلى الشّيء"[122]أو "ضمّ الشّيء إلى الشّيء"[123]، ويكون الإسناد والبناء والتّفريغ والشّغل ألفاظ مترادفة لمعنى واحد، يدلّ على ذلك أنّ "سيبويه" قال: "الفاعل شغل به الفعل"، وقال في موضع ثان: "فرغ له" وفي موضع ثالث:"بني له"، وفي موضع رابع: "أسند له"، لأنّها كلّها بمعنى واحد[124]. ومن عبارات سيبويه في هذا الصّدد: "...هذا عبد الله منطلقا...فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاما حتّى يبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند و المبني عليه مسند إليه"[125]

والملاحظ أنّ المبتدأ مسند والخبر مسند إليه عند "سيبويه"، وقد أدرك النّحاة العرب أهمّية العلاقة الإسنادية في البنى التّركيبية للنّظام اللّساني العربي، لذلك عدّوا العناصر اللّغوية التي تنتمي إلى حيّز الإسناد عمدة لا يجوز تركها، وما تعدّى هذا الحيّز يكون فضلة، يجوز الاستغناء عنها، وتتكوّن العمدة في الإسناد من مكوّنين لا يستغني أحدهما عن الآخر، وقد أشار إلى ذلك الخليل حين قال: الكلام سند

ومسند كقولك: عبد الله رجل صالح، ف(عبد اللّه) مسند و(رجل صالح) مسند إليه[126]، وقد ضبط النّحاة الإسناد فجعلوا الفعل مسندا، والاسم مسندا إليه.

ونقصد بالعلاقة الإسنادية الهيئة التّركيبية التي تكوّن المسند والمسند إليه، لأنّ العناصر اللّغوية قبل التّركيب لا توصف بالمكوّنات النّحوية أو الإعرابية المميّزة، كما لا توصف ببناء ولا إعراب، ولا توجد هذه العلاقة إلاّ إذا كانت هذه العناصر في تركيب[127]، ومن موجبات الإعراب في التّركيب هي المعاني التي تتوارد بتوارد الألفاظ في المستوى الخطّي، والتي فسّرها النّحاة العرب في تعليلهم العاملي للمؤثّر والمتأثّر من هذه العناصر اللّغوية.

ويحمل هذا العامل النّحوي أشكالا عديدة كالأصناف التّوزيعية، وأصناف الوحدات الدّالة، وأصناف التّعلّق، فهو يعدّ من العوامل الممكنة للتّعرّف على الوحدات اللّغوية، زيادة على العامل الصّرفي، خاصّة وله الأولوية في وصف اللّغة العربية، والدليل على ذلك إمكانية عزل الأفعال والأسماء والصّفات والعناصر العلائقية (منها العناصر الإسنادية)[128].

وتتحدّد مهمّة تحقيق العناصر اللّسانية في الواقع اللّغوي، بأن تقترن قرائن بين هذه العناصر لإنشاء أي سياق لساني، وذلك لأنّ المفردة اللّغوية خارج السّياق تحمل دلالة مطلقة، لا تتحقّق في الواقع اللّغوي ضمن السّياق إلاّ بوساطة عنصر آخر[129].

إنّ العناصر المنتمية إلى الرّكن الإسنادي تتفاوت فيما بينها من حيث قبولها الإسناد بطرفيه، فاتّخذوا هذه السّمة ضابطا للمقولات النّحوية، وجاء تقسيمهم للكلام تقسيما وظيفيا يراعي وظيفة كلّ قسم ضمن الرّكن الإسنادي، فقالوا: "الكلمة إن لم تكن ركنا إسناديا فهي حرف، وإن كانت ركنا له، فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلاّ فهي فعل"[130].

ويكون الإسناد في اللّغة العربية قرينة معنوية، يكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين موضوع ومحمول أو مسند إليه ومسند دون حاجة إلى التّصريح بهذه العلاقة نطقا أو كتابة، في حين أنّ هذا الإسناد الذّهني لا يكفي في اللّغات الهندوأوروبية إلاّ بوجود لفظ مسموع أو مقروء، يسمّونه في تلك اللّغات رابطة (copula)، وهي

نوع من القرائن اللّفظية، كمن تسمّى بالأفعال المساعدة في مقابل التّصوّر المعنوي في العربية[131]، وما يهمّ في علاقة الإسناد هو التّركيز على أنّها قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة، في ظلّ ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن النّحوية جميعا هي ظاهرة تضافر القرائن.

يؤول تحليل الجمل اللّغوية –حسب رأي "الفهري"– إلى الفعلية والفاعلية والمفعولية أو إلى الفاعلية والمفعولية كوظيفتين أساسيتين في التّركيب؛ وهذا ليس جديدا على النّحاة العرب، فهذا "عبد القاهر الجّرجاني" يذكر أنّ الرّفع للفاعل في الأصل، و كونه في الابتداء فرع على ذلك، لأنّ أصول الكلام على ثلاثة معان، الفاعلية والمفعولية والإضافة، فالرّفع للفاعل، والنّصب للمفعول، والجرّ للمضاف إليه، فالمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل، ويدلّ على ذلك أنّ المبتدأ إنّما يؤتى به ليخبر عنه، والفعل هو أصل في الإخبار، وإذا كان كذلك، كان الفاعل قبل المبتدأ في المرتبة، كما أنّ الفعل قبل الاسم في الإخبار[132].

ولكي تتمّ العملية الإسنادية لابدّ من ركنيها الأساسيين: المسند إليه والمسند، والأصل فيهما مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، يقول سيبويه: " هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبد اللّه أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد اللّه، فلابدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء. وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد اللّه منطلقا، وليت زيدا منطلق، لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده"[133]؛ ويقول الخليل أيضا: "... إذا ابتدأت الاسم فإنّما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابدّ منه، وإلاّ فسد الكلام ولم يسغ لك..."[134]. وأوضح "المبرّد" هذه المسألة قائلا: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كلّ واحد منهما عن صاحبه، فمن ذلك: قائم زيد، والابتداء وخبره وما دخل عليه نحو كان وإنّ وأفعال الشّكّ...،فالابتداء نحو قولك: زيد، فإذا ذكرته فإنّما تذكره للسّامع، ليتوقّع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: منطلق أو ما أشبهه صحّ معنى الكلام، وكنت الفائدة للسّامع في الخبر... لأنّ اللّفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى"[135].

تقوم أراء "الخليل" و"سيبويه" و"المبرّد" على أساس علائقي وظيفي بين عناصر التّركيب اللّغوي. فالمسند هو الفعل في الجملة الفعلية، والعلاقة بين الفعل وفاعله وبين المبتدأ وخبره علاقة لزومية لإفادة المعنى وهي الإسناد، وهذا يبيّنه حديث "أندري مارتيني"(André Martine) بقوله: "إنّ أصغر قول لابدّ أن يشتمل على عنصرين يشير أحدهما إلى مضمون أو حدث، ويشدّ الانتباه إليه ونسمّيه المسند، ويشير الآخر كإيجابي أو سلبي، ونسمّيه المسند إليه، ويكون تقويم دوره على هذا الأساس"[136].

ويجعل النّحاة قرينة الإسناد المقوّم الأساسي للجملة، لأنّها تعدّ العلاقة المحورية الوحيدة، حيث أنّها تربط بين المسند إليه والمسند، يذكرون عدّة أشكال للمسند إليه، تشمل الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ واسم النّاسخ، كما يذكرون أيضا شكلين للمسند هما الفعل والخبر[137]؛ وتمثّل هذه المكوّنات العناصر الأصلية.

فالكلام تركيب لا تتمّ فائدته إلاّ بتوفير عنصرين على الأقل، وهذا شرط أساسي فيه، وله أهمّية في بحث بنية التّركيب اللّغوي، وللجملة ركنان أساسيان– كما سبق الذّكر: المسند والمسند إليه، فلا يتّضح المعنى إلاّ إذا توفّرت عليهما، فالمبتدأ في الجملة الاسمية مسند إليه، والخبر مسند، أمّا في الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه، والفعل مسند، وكلّ عنصر منهما عمدة في التّركيب.

ولقد اعتمد النّحاة في اصطلاحهم على اسم المبتدأ على أصل التّركيب، فهم يسمّونه المبتدأ حتّى عندما يتأخّر، وهذا يدلّ على أنّهم يعنون به المسند إليه عموما في الجملة الاسمية، وتساعد الأشكال المتعدّدة للمسند إليه والمسند على التّمييز بين الجملة الفعلية والاسمية؛ يقول "عبد القاهر الجرجاني" في مصطلح المبتدأ: "وهنها نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبدا وهي أنّ المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنّه منطوق به أوّلا، ولا كان الخبر خبرا لأنّه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنّه مسند إليه مثبت له المعنى، والخبر خبرا لأنّه مسند و مثبت به المعنى، تفسير ذلك أنّك إذا قلت: زيد منطلق، فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه، فزيد مثبت له ومنطلق مثبت به؛ أمّا تقديم المبتدأ على الخبر لفظا، فحكم واجب هذه الجهة، أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه، والخبر هو الذي يثبت

به المعنى ويسند، ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنّه في اللّفظ مقدّم مبدوء به لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال منطلق زيد، ولوجب أن يكون قولهم: إنّ الخبر مقدّم في اللّفظ والنّية التّأخير محالا"[138].

يتّضح أنّ الابتداء عند النّحاة لم يكن لفظيا لاسيما عند الأوائل، فهو عند سيبويه يتجسّد في المبتدأ وهو عنده"المبني عليه الكلام، فالابتداء لا يكون إلاّ بمبني عليه، فالمبتدأ الأوّل والمبني عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه"[139]، ويعني البناء عند النّحاة العرب القدامى، الشّكل اللّفظي الرّتبي كما يدلّ على الإسناد أيضا، حيث يقول "ابن السّرّاج" عن المبتدأ: " أن يبنى عليه اسم مثله أو يبنى على اسم ويتألّف باجتماعهما الكلام ويتمّ، ويفقدان العوامل من غيرهما، نحو قولك: عبد اللّه أخوك، فعبد اللّه ابتدأته لتبني عليه ما يكون حديثا عنه، وأخوك مرتفع بأنّه الحديث المبني على الاسم الأوّل المبتدأ"[140]؛ ويمكن أن نستنبط من كلام النّحاة أنّ الابتداء في مضمونه ثلاثة مفاهيم هي:

1- الأوّلية: أي أنّ الاسم المبتدأ يذكر في الكلام أوّلا لثان يليه، يربط بينهما رابط معنوي.

2- التّعرية: أي غير مسبوق بعامل لفظي.

3- الإسناد: وهي العلاقة المعنوية الرّابطة بين المبتدأ والخبر كما سبق وأن ذكرنا.

وقد اهتمّ النّحاة القدامى بالجوانب التّركيبية في توضيح العلاقات بين المكوّنات اللّغوية، وعرّفوا الكلام بأنّه: "ما اجتمع فيه أمران اللّفظ والإفادة"[141]؛ وقد اعتمدوا على الجانب العلائقي بين عناصر الجملة لتحديد المكوّنات الممكنة لتكوين جمل مفيدة أو تعين على إفادة معنى، فالاجتماع الحاصل من موالاة عناصر لغوية أو ألفاظ معجمية في لحظة، كما في: زيد عمرو مدح، لا يدلّ على تراكبها وانتظامها بعلاقات دلالية ورتبية. ولا على أنّ لبعض تلك العناصر عند بعضها الآخر أحوالا ووظائف. فكان لابد من أن تلحقها، يعرب بعضها عن أحوال العناصر ووظائفها، ويكشف بعضها الآخر عن روابط تلك العناصر، وإلاّ كلّ عنصر في المجموعة (زيد عمرو مدح) معزولا لا يكون مع الباقي جملة ووحدة، إذ أنّ الموالاة لا تكفي لتكوين وحدة لغوية، ويعبّر ابن سينا عن هذا بقوله: "أمّا نفس تُلوّ لفظ في زمن قصير فليس

يدلّ على حال أحدهما عند الآخر دلالة تحصل بالاجتماع"[142]. ولنظهر بكلّ وضوح حاجة كلّ اللّغات البشرية إلى علامات الرّبط والإعراب، نتّخذ منطلقا جملة مفيدة، يمكن صوغها كما يلي: الشّكل (1)

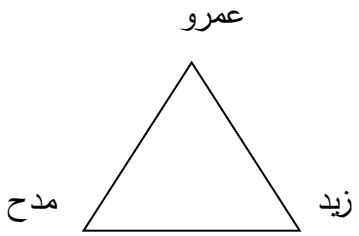

تنتمي العناصر المعجمية (زيد عمرو مدح) إلى الأصول الدّلالية (المفردات)؛ لتكوّن جملة تفتقر إلى علاقات دلالية تؤلّف بينها، كعلاقة السّببية القائمة بين الطّرفين، بحيث يكون حدوث الطّرف (ف) متعلّقا بوجود الطّرف (س1)، وما يكون لهذا الأخير من المعاني متعلّق بالطّرف(ف). وعلاقة العلّية المنتظم بها الطّرفان (ف س2) بحيث يكون (س2) حافظا لوجود (ف)؛ وهذا الأخير ضامنا لمعالقه (س2) أن تعتريه معان عارضة؛ وقد عبّر العكبري عن علاقتي السّببية والعلّية الدّلاليتين بألفاظ أخرى إذ يقول د.محمّد الأوراغي: "الفاعل يخرج المصدر من العدم إلى الوجود، والمفعول به حافظ لوجوده، فلا يستقيم تجدّد المصدر إذا افترضنا انتقاء أحدهما"[143]. وقد عبرّ ابن جنّي عن الوظائف التّركيبية العارضة بقوله: "بالأفعال التي تدخل بها الأسماء في المعاني والأحوال"[144].

إنّ إدخال العلاقتين الدّلاليتين إلى الشّكل (1) ما يلزم عنهما من المعاني العارضة المصوغة، نحصل على الشّكل (2) الموالي:[145]

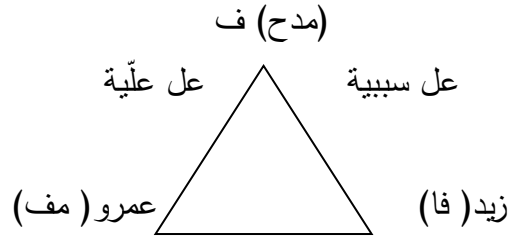

عل= علاقة، فا= فاعل، مف=مفعول.

من علاقة المصوغ في الشّكل (2) يجب أن:

1- يختصّ المكوّن (زيد) بوظيفة نحوية مقترنة بعلاقة السّببية التي تجمعه بالفعل (مدح)، يلزم المكوّن(عمرو) أن يتميّز بوظيفة نحوية مغايرة ترتبط بعلاقة العلّية التي تجمعه بما يراكبه، للأوّل وظيفة الفاعل وللثّاني وظيفة المفعول النّحويتين، ونجد الوظيفة النّحوية هنا تدلّ على معنى عارض لمركّب تنتظمه علاقة السّببية بالفعل، ووظيفة المفعول هي أيضا معنى عارض للمركّب بسبب علاقة العلّية التي تجمعه بالفعل وما يراكبه.

2- يجب أن يكون للمركّبين (زيد) و(عمرو) خصائص تركيبية متغايرة من تغاير وظيفتهما النّحويتين اللاّزم عن اختلاف علاقتيهما الدّلاليتين بما يراكبهما، والمراد بالخصائص التّركيبية عند د.محمّد الأوراغي[146] العلامات الحسّية التي تحصل بها الصّياغة القولية للبحث المجرّد منها الذي تشخّصه الصّيغة (2) أعلاه. ولولا الوسائط اللّغوية لكانت للمركّب المنتظم بنفس العلاقة الدّلالية الذي تلزمه نفس الوظيفة النّحوية، نفس الخصائص التّركيبية.

وتكون العلاقة النّحوية في الجملة الاسمية (ج س) بين:

1- اسم+ اسم، أحدهما مسند إليه والثّاني مسند على التّوالي، نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[147].

2- اسم+ فعل، نحو قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[148].

3- اسم+ شبه جملة (جار ومجرور أو ظرف مكان أو زمان)، نحو: محمّد في الدّار

بهذا يحلّل اللّغويون المحدثون الجمل، انطلاقا من أشكال الإسناد أو يحلّلونها إلى مكوّناتها المباشرة على نمط النّحو التّوليدي، ج ←ع ف+ ع س، حيث يؤول توزيع هذه الجملة إلى: ع س+ ع ف، مبتدأ وخبر.

ونجد في هذا المقام من يتحدّث عن قواعد التّعلّق من النّحاة القدامى والمحدثين، فقد قدّم الجّرجاني في نظرية النّظم أربعة محاور أساسية لتكوين أنواع

من الجمل ولتفسير العلاقات النّحوية فيما بين عناصر الجملة الواحدة،وهي: النّظم والبناء والتّرتيب والتّعليق.

إنّ التّعليق مردّه إلى أمور معنوية تتّصل أساسا بالفكر بحيث يجعل العلاقات الاصطلاحية بين ألفاظ التّراكيب أشبه ما تكون بالعلاقة الطّبيعية وذلك لقيامها على أساس معنوي مجرّد[149]، إلاّ أنّ هذه العلاقة تستمدّ مشروعيّتها من خلال التّركيب اللّغوي نفسه، معناه تحدث هذه العلاقة من خلال تتابع الألفاظ وانسجامها وفق الخطّ الأفقي[150]، وكذا من تتابع التّراكيب في سياق عام يجمع بينها.

كما أنّ هذه العلاقة تخضع أيضا للاستبدال وفق المحور الرّأسي[151]، بحيث لو تغيّر عنصر من عناصر التّركيب لاقتضى تغييرا في بعض العناصر الأخرى، وبذلك تختلّ العلاقة الأولى وتنشأ علاقة أخرى جديدة تحققّ انسجاما آخر وهكذا...

وكان النّحاة العرب قديما يربطون الجملة بالمضمون الذي تحمله، بحيث لا تكتمل أجزاؤه إلاّ باستكمال العلاقات بين الألفاظ ولا يبقى عنصر بحاجة إلى متعلّق يتعلّق به. أمّا إذا بحثنا عن مفهوم التّعليق في الدّراسات اللّغوية لدى الغربيّين، نجد أنّه تلك الفكرة المركزية التي بُنِيَ عليها النّحو[1521]، وهذا ما أكّد عليه أصحاب مدرسة كوبنهاجن[153] الذين كانوا يرون بأنّ عملية الكلام تتكوّن من عناصر تتألّف من تراكيب مختلفة وأنّ هذه العناصر ذات علاقات خاصّة فيما بينها، وأنّنا لا ندرس العلاقات القائمة بين العناصر على أساس تحديد طبيعة كلّ عنصر، وإنّما على أساس نوع العلاقة أو العلاقات التي تربطه ببقيّة العناصر. فنظرية الغلوسيماتيك – كما قال هلمسليف: "إنّها تهدف إلى إرساء منهج إجرائي، يمكّن من فهم كلّ النّصوص من خلال الوصف المنسجم والشّامل. إنّها ليست نظرية بالمعنى العادي لنظام من الفرضيات، بل نظام من المقدّمات المنطقية الشّكلية، والتّعريفات والنّظريات المحكمة التي تمكّن من إحصاء كلّ إمكانات التّأليف بين عناصر النّص الثّابتة"[154]

ويقوم هذا العمل في الجمل على:

1- توضيح العلاقات النّحوية بين مختلف الوحدات اللّغوية.

2- تحديد الوظائف النّحوية لكلّ أنواع هذه الوحدات، لأنّ التّعرّف عليها وتحديدها غير كافي.

يمثّل الإسناد بركنيه البنية التّركيبية النّحوية للجملة التي تتكوّن من وظيفتين نحويتين هما المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية... والمسند والمسند إليه وظيفتان تقوم بهما عناصر صرفية، ولابدّ من التّمييز في التّحليل اللّغوي بين البنيتين النّحوية والصّرفية للجملة، ذلك لأنّ البنية النّحوية تمثّل الأبواب النّحوية من فاعلية ومفعولية ومبتدأ... والبنية الصّرفية تمثّل الصّنف الذي ينتمي إليه العنصر اللّغوي من أقسام الكلم كالاسم والفعل والحرف...مثلا : الأستاذ كفؤ، تتكوّن هذه الجملة من مكوّنين م س1: المبتدأ،م س2: الخبر ؛ وقد أدّت الوحدتين الصّرفيتين (الأستاذ، كفؤ) وظيفتي المبتدأ والخبر على التّوالي؛ وجرى ذلك وفق التّشجير التّالي:

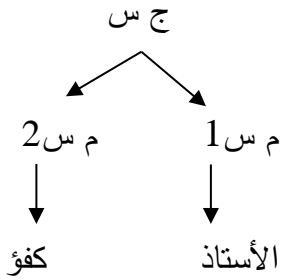

ج س= جملة اسمية، م س= مكوّن اسمي، ن= عدد غير منتهي من الصّفات.

يمكننا بنفس المكوّنين الوظيفيين (المسند والمسند إليه) أن نعبّر عن نفس المعنى، بالجملة الآتية: الأستاذ شخص كفؤ، فالمسند إليه هو الأستاذ،والمسند هو شخص كفؤ، إلاّ أنّنا عبّرنا على نفس معنى التّركيب الأوّل لكن بثلاث وحدات صرفية:

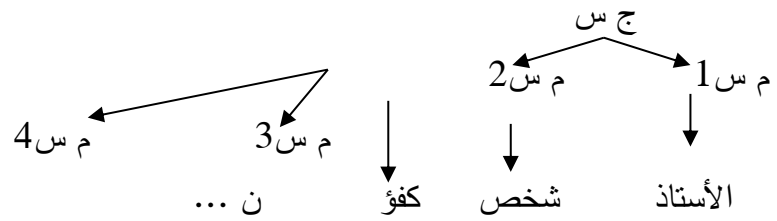

ونخلص إلى أنّ البنية النّحوية للجملة تختلف تماما عن البنية الصّرفية.

وتقوم الجملة الاسمية على علاقة الارتباط[155] بين المبتدأ وخبره، وهذا ما يؤكّد عليه حسن ظاظا في قوله: "من المميّزات العامّة للّغات السّامية وجود الجملة الاسمية فيها، أي التي تقوم على مبتدأ وخبر دون رابطة لفظية بينهما، من فعل مساعد أو غيره، كما هي الحال في مجموعة اللّغات الهندية الأوروبية"[156]. ونجد الإسناد عند اللّغويين المحدثين كما تحدّث عنه النّحاة العرب القدامى، حيث يرى مارتيني أنّ الإسناد هو النّواة التي تقوم عليها الجملة، وترتبط بها كلّ الوحدات مباشرة أو غير مباشرة، ويتكوّن هذا الإسناد من مسند ومسند إليه[157]، ونصل إلى أنّ للإسناد وجهين:

1- الجملة الاسمية التي تشمل جملة المبتدأ والخبر المرفوعان بعامل الابتداء.

2- الجملة الفعلية التي تشمل الفعل والفاعل، مثل: يدخل زيد إلى الدّار.

نجد أنّ مفهوم العامل يرد دائما مع مفهوم الإعراب ويتكاملان مع مفهوم التّعليق في عملية صياغة وإنتاج الكلام الصّحيح نحويا، والمخطّط التّالي يبيّن ذلك:

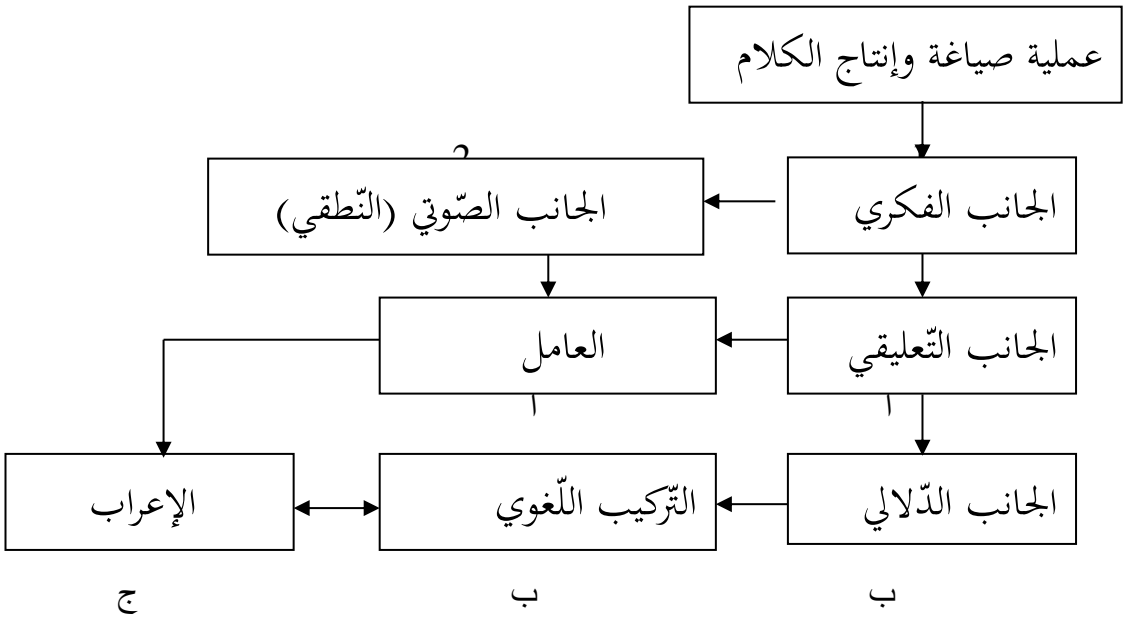

و- العلاقات التّركيبية:

هناك علاقات إسنادية متنوّعة بين العناصر اللّغوية في تكوين هيئة تركيبية بعينها، نحصرها في ما يلي:

1- علاقة الوصفية:

وتكون بتلازم الصفة الموصوف، ولا تكاد تنفك عنه إلاّ بالجمل الاعتراضية، يقول بن عقيل:" لا يجوز الفصل بينهما إلاّ بجمل الاعتراض، وهي كلّ جملة فيها تسديد للكلام، نحو قوله تعالى:﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ-لَوْ تَعْلَمُونَ- عَظِيمٌ﴾[158]، ولا يجوز فيما عدا ذلك إلاّ في ضرورة[159].

وتكون الصّفة اسما مشتقّا أو أفعال التّفضيل [160] وتؤدّي هذه العلاقة إلى إزالة ما في المنعوت من إبهام، ببين معنى فيه لا ببيان حقيقته[161].

2- علاقة تخصيص:

تكوّن هذه العلاقة بهيئة تركيبية لا متناهية، بمعنى أنّ عناصر هذه الهيئة التّركيبية توصف بالاستمرارية، وذلك بوساطة الأسماء الموصولة، بهدف إزالة الغموض وتحقيق الإسناد التّام بين الاسم الموصول وصلته[162].

3- علاقة إيضاح:

تخصّ الهيئة التّركيبية الفعلية الواقعة نعتا، توضّح المنعوت، مثل: مررت برجل يكتب، ويمكن أن نعوّض الفعل باسم، له نفس التّوزيع مثل: مررت برجل كاتب، أي أنّ الفعل يقع موقع الاسم

4- علاقة لبيان حال إنجاز الحدث:

تكون لبيان الحال الذي يتمّ فيه الحدث[163]، مثل أقبلت الأمّ تضحك، كما أنّ هذا النّوع من الجمل يبيّن أيضا إمكانية وقوع الفعل موقع الاسم، نحو: مررت برجل يكتب/ كاتب، وهنا نستنتج أنّ للفعل المضارع قابلية للاستبدال مع الاسم، كما سبق الذّكر.

5- علاقة مفعولية:

يمكن أن نجد هذه العلاقة في الهيئة التّركيبية للجملة الاسمية التي يكون خبرها جملة فعلية، إذ أنّها علاقة تبيّن ما وقع عليه الحدث، وهي غرض المتكلّم لمعالجة

الواقع اللّغوي في إطار الضّوابط اللّغوية، وما يتطلّب تحديد العناصر الثّابتة من المتغيّرة، فجملة المبتدأ التي تضمّ ركنين أساسيين وهما عمدة تسمح بأن يُعَدَّ المبتدأ مكوّنا مركزيا خارجيا[164].

ويمكن أن نلخّص العلاقة الإسنادية التي تميّز التّركيب اللّغوي في[165]:

1- التّرتيب:

أي توارد الوحدات اللّغوية في المستوى الخطّي للتّركيب، وحفظها لمواقعها داخل التّركيب، وبهذه الطّريقة نميّز بين التّراكيب السّليمة نحويا والتّراكيب غير السّليمة نحويا.

2- الاستبدال والتّوزيع:

أي تعويض ملائم لوحدة بأخرى.كما يعوّض الاسم بالفعل المضارع.

3 - الملازمة:

ورود الكلمة الأولى يستدعي ورود الثّانية، كما يجري في ملازمة الأسماء الموصولة لصلتها ليكتمل المعنى، وتحدث الفائدة.

عندما نحلّل الجملة إلى مكوّناتها المباشرة ندرك العلاقة النّحوية الرّابطة بين هذه المكوّنات؛ وبهذا نتعرّف على نمط الإسناد إن كان مركزيا داخليا أو مركزيا خارجيا[166]، ويكون مكوّن ما في بناء مركزي داخلي بالنّسبة لمكوّن آخر، إذا كان له التّوزيع نفسه الذي يأخذه هذا المكوّن[167].

فهذه الهيئة التّركيبية تنتمي إلى صنف محدّد من أصناف أحد مكوّناته المباشرة مثل: الطّالب المجتهد ناجح، فإنّ المكوّن الاسمي (الطّالب المجتهد) يمثّل بناءا مركزيا داخليا بالنّسبة لمكوّنه المباشر (الطّالب)، فلهما الوظيفة نفسها أي التّوزيع نفسه.

ونقول عن عبارة لغوية ما أنّ لها بناءا مركزيا داخليا ، إذا كان يؤدّي نفس الدّور الذي يؤدّيه عنصر الرّأس فيه، ويكون التّحليل وفق النّظام للجملة: الطّالب المجتهد ناجح على الشّكل التّالي:

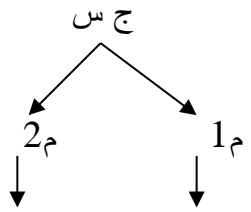

الطّالب المجتهد ناجح

أمّا الجملة الاسمية التي يكون خبرها مكوّن فعلي، نحو: قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[168]، نجد في الآية الكريمة ركنان إسناديان لا يمكنهما الاستغناء عن بعضهما، إلاّ أنّ المكوّن الاسمي م س (المبتدأ) يكوّن مع م ف (الخبر ج ف) بناءا مركزيا خارجيا، بمعنى أنّ هذه الهيئة التّركيبية لا تنتمي إلى صنف من أصناف أحد مكوّناته المباشرة[169].

ونخلص في الأخير إلى أنّ النّحاة القدامى والمحدثين اختلفوا حول نظرية العامل، خاصّة اختلافهم في عامل الرّفع في المبتدأ والخبر والفعل المضارع، والاختلاف يدلّ على أهمّية الموضوع.

وبوساطة التّناظر الرّياضي نتوصّل إلى أنّ موضع العامل والمعمول شيء، ومحتواه شيء آخر، فقد يكون في موضع العامل فعل تام أو فعل ناسخ أو إنّ وأخوتها أو أكثر من كلمة، بل حتىّ عامل ومعمول أوّل ومعمول ثان،+ وبفضل هذه المواضع مع عملية حمل عنصر على آخر لجامع بينهما، يتّضح شيء مهمّ جدا وهو أنّ الابتداء بمنزلة الفعل، فكلاهما والمبتدأ واسم كان واسم إنّ بمنزلة واحدة (معمول1) و أنّ خبر المبتدأ بمنزلة المفعول به.

الهوامش

[1]- مفهوم الشرط و جوابه، أطروحة دكتوراه دولة، كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1993م، ص: 730.

[2]- linguistique arabe et linguistique générale, Abderrahmane hadj Salah, essai de méthodologie et d'épistémologie du ilm al-arabiyya, thèse de doctorat, université d'Alger, tome 2, 1979, p: 716.

[3]- كتاب التعريفات، الجرجاني علي بن محمد علي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، شركة الفتح للطباعة، دط، دت، ص: 189.

[4]- السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، المجلد 1، ج2، ص: 98.

[5] - عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجردة، دار المعارف، مصر، ط5، 1975م، ج1، ص: 441.

[6]- ينظر: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: فخر الدين قباوة، أسرار العربية، دار الجيل، بيروت، ط1، (1415ه ، 1995م)، ص: 46، 47، 48؛ وينظر: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (1411ه،1991م)، ج3، ص: 10؛ وينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج1، ص: 45، 46.

[7] - ينظر: أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، العوامل المائة، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، ط2، دت. ص: 412، و الأنبا ري، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، م س، ج1، ص: 45، 46.

[8]- ينظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، م س، المجلد 1، ج2، ص: 291، 292، 293، 294 ، وينظر: السيد الجرجاني، التعريفات، القاهرة، د ط ، 1938م.م س، ص: 189.

[9]- ينظر: صبيح التميمي، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، دار الهداية، قسنطينة، ط2، (1410ه،1990م)، ج1، ص: 17.

[10]- ينظر: إبراهيم مصطفي، إحياء النحو، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، دط، 1959م، ص: 50.

[11]- عباس حسن، النحو الوافي ، دار المعارف، القاهرة، ط 6، ج1، ص: 74.

[12]- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، دط، دت.ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 109، 110.

[13]- المصدر نفسه،ج1، ص: 109، 110.

[14]- المصدر نفسه،ج1، ص: 109، 110 .

[15]- ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية وتركيبية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ،ط1، (1425هـ ، 2004م)، ص: 331.

[16]- رضي الدين الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ج1، ص: 18.

[17]- أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة البابي الحلبية، دط، دت، ج1، ص: 345.

[18]- ابن جني، الخصائص، ج2، م س، ص: 385.

[19]- ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، م س، ص: 333.

[20]- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو العربي، دار الفكر، بيروت، دط، دت، ج1، ص: 333 .

[21]- ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دط، دت، ص: 77 .

[22]- ينظر: بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، رسالة دكتوراه، إشراف محمد يوسف ورّاد، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة وهران، (1402هـ، 1982م)، ص: 126.

[23]- مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، م س، ص: 342.

[24] – المرجع نفسه، ص: 333.

[25] – المرجع نفسه، ص: 334.

[26] – تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة ، المغرب، دط، (1412هـ، 1992م)، ص: 157.

[27] – ينظر: عبد الراجحي، فقه اللغة العربية في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1979م، ص: 157.

[28] – محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1973م، ص: 275.

[29]- ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، الأردن، ط1، 2002م، ص: 153.

[30]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة ، المغرب، دط، (1412ه، 1992م)، ص: 231، 233.

[31]- ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، م س، ص: 154.

[32]- سورة الكهف، الآية: 23.

[33]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 149.

[34]- ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعية، دط، دت، ص: 147، 148، 149.

[35]- ينظر: م مرتضى جواد باقر، قدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، دط، 2002م، ص:147، 148؛ وينظر: محمد الرحالي، تركيب اللغة العربية – مقاربة نظرية جديدة – ، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 2003م، ص: 28.

[36]- ينظر: صبيح التميمي، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، م س، ص: 17، 18؛ وينظر: العوامل المائة، الجرجاني،م س، ص: 408، 409، 410، 411، 412.

[37]- ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، م س، ج1، م س، ص: 44.

وينظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، م س، ص: 79؛ وينظر: الكتاب، سيبويه، ج2، م س، ص: 127؛ وينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، م س، ص: 8؛ وينظر: ابن النّاظم، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، دط، دت، ص: 108.

[38]- سورة الإسراء، الآية: 110.

[39] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، م س، ص: 9.

[40]- ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، م س، ص: 45.

[41]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، م س، ص: 9.

[42]- ينظر: المصدر نفسه، ص: 9.

[43]- ينظر: الأنبا ري، الإنصاف في مسائل الخلاف، م س، ص: 48.

[44]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، م س، ص: 8.

[45]– ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النّحو العربي، م س، ص: 18.

[46]- ابن جني، الخصائص، ج2، م س، ص: 385.

[47]- أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت، ج4، ص: 164.

[48]- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، دط، دت، ص: 24، المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، ص: 43.

[49]- ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، م س، ص: 45.

[50]- ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، 1995م.

[51]- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، كتاب اللمع في العربية، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م، تحقيق: فائز فارس، ص: 26.

[52]- بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، شرح بن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985م، ج1، ص: 201.

[53]- أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م، ج1، ص: 125.

[54]- المصدر نفسه، ج1، ص: 130.

[55]- ابن آجروم، شرح الكفراوي الشافعي الأزهري على متن الآجرومية، وبالهامش حاشية الشيخ إسماعيل الحامدي الأزهري، دط، دت، ص: 43، 44 .

[56]- ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر للنحو، م س، ص: 292.

[57]- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، م س، ص: 45.

[58]- ينظر: المصدر نفسه، ص: 46.

[59]- ينظر: المصدر نفسه، ص: 46.

[60]- ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، م س، ص: 259.

[61]- ينظر: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، دط، دت. ص: 12؛ وينظر: أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، العوامل المائة، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، ط2، دت ص: 412؛ وينظر: الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، ج1، م س، ص: 291، 292.

[62]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، م س، ص: 128؛ وينظر: ابن آجروم، شرح الكفراوي الشافعي الأزهري على متن الآجرومية، م س، ص: 66.

[63]- ابن النّاظم، شرح ألفية ابن مالك، م س، ص: 107.

[64]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، م س، ص: 47.

[65]- ينظر: خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، دار الفكر، بيروت، دط، دت، ج1 ، ص: 159.

[66]- مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، م س، ص: 20.

[67]- ينظر: ابن جني، الخصائص، ج2، م س، ص: 385.

[68]- ينظر: أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت ج4، م س، ص: 126.

[69]- ينظر: موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، مصر، ط1، دت، ج7، ص: 12.

[70]- ينظر: المصدر السابق، ص: 664.

[71]- جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1418ه ، 1998م)، ص: 19، 20.

[72]- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383ه، ص: 57.

[73]- ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دط، 1982م، ج3، ص:1519؛ وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، 1955م، ج3، ص: 547.

[74]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، م س، ص: 12؛ وينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، م س، ص: 550.

[75]- ينظر: ابن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، م س، ص: 9، 10.

[76]- شرح الأشموني، ج3، م س، ص: 547.

[77]- شرح الكافية الشافية، ج3، م س، ص: 1519.

[78]- ينظر: ، ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، م س، ص: 121.

79- المصدر نفسه، ج7، ص:121.

80- ينظر: المصدر نفسه، ج7، ص:121؛ وينظر: الكتاب، سيبويه، ج3، م س، ص: 9.

[81]- الكتاب، سيبويه، ج3، م س، ص: 10 .

[82]- ينظر: الأنباري، أسرار العربية، م س، ص: 48.

[83]- ينظر: المصدر نفسه، ص: 48.

[84]- الزمخشري، المفصل، م س، ص: 245.

[85]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، م س، ص: 12.

[86]- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دط، دت، ص: 36.

[87]- ينظر:قطر الندى و بل الصدى، ابن هشام الأنصاري، م س، ص: 59؛ وينظر: دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1980م، ص: 322.

[88]- ابن آجروم، شرح الكفراوي الشافعي الأزهري على متن الآجرومية، م س، ص: 44.

[89]- ينظر: رضي الدين الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، م س، ج2، ص: 226.

[90]- ينظر: المصدر نفسه، ص: 226؛ وينظر: أسرار العربية، الأنباري، م س، ص: 48.

[91]- ينظر: الأنباري، أسرار العربية، م س، ص: 48.

[92]- ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، م س، ص: 24.

[93]- ينظر: شرح الكافية، ج2، م س، ص: 226.

[94]- ينظر: أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو ، تحقيق محمد خير الحلواني، مكتب الشهباء، حلب، دط، دت، ص: 39.

[95]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3، م س، ص: 10.

[96]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، م س، ص: 12.

[97]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، م س، ص: 551.

[98]- ينظر: ، ابن آجروم، شرح الكفراوي الشافعي الأزهري على الآجرومية، م س، ص: 44.

[99]- ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2،ص: 553؛ و ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، م س، ص: 12.

[100]- ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، م س، ص: 292؛ و ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص: 274.

[101]- سورة الأنبياء، الآية: 60.

[102]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، م س، ص: 275.

[103]- ينظر: المصدر نفسه، ص: 274.

[104]- ينظر: المصدر نفسه، ص: 276؛ وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، م س، ص: 292.

[105]- الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الكتاب العربي، دط، 1972م، ص: 15.

[106]- ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دت، دط، ج11، ص: 16.

[107]- سورة إبراهيم، الآية: 24.

[108]- النحو العربي والبنيوية، اختلافهما النظري والمنهجي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2002م، ص: 29.

[109]- يقابلها في اللغة الفرنسية: Transformations dérivationnelles.

[110]- يعني المقابلة بالنظير، تقابلها في الفرنسية: Bijection= Mise en correspondance biunivoque.

[111]- – عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة – مفاهيمها الأساسية–، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، كراسات المركز، العدد: 4، 2007م،ص: 35.

[112]- – قام الأوربيون بترجمة مصطلح "عمل" العربي في القرن الثالث عشر الميلادي إلى اللاتينية بمصطلح Reger بمعنى عمل في اللفظ الإعراب، وقد جاء منها مصطلح rection في النحو العربي، ثم تضاءل اهتمام اللسانيات بهذا المفهوم حتى أحياه تشومسكي بمصطلح جديد Goverment (وهو مصطلح قديم أيضا).

[113]- يقابل هذا المصطلح في اللغة الفرنسية: Schème générateur .

[114]- Hadj Salah Abderrahmane, Linguistique arabe et linguistique générale, p: 714.

[115]- Catherine Fuchs et Pierre le goffic, initiation aux problèmes des linguistiques contemporaine, hachette, paris, 1985, p: 47.

[116]- الابتداء هو عدم التبعية التركيبية وليس معناه بداية الجملة كما يعتقد بعضهم.

[117]- المرجع نفسه، ص: 716.

[118]- الوصل يقابله في اللغة الفرنسية: Simple concaténation.

[119]- يحدث البناء داخل النواة التركيبية، يقابله في اللغة الفرنسية: Intégration structurante.

[120]- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000م، ص: 115.

[121]- محمد الرحالي، تركيب اللغة العربية – مقاربة نظرية جديدة–، م س، ص: 42.

[122]- الجرجاني، التعريفات، م س، ص: 23.

[123]- محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، دت، ص: 28.

[124]- سيبويه، الكتاب، ج2، م س، ص: 33.

[125]- سيبويه، المصدر نفسه، ج2، ص: 78.

[126]- لسان العرب، مادة سند، ج3، ص: 220.

[127]- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، م س، ج 2، ص: 143.

[128]- Jack feuillet, Introduction à l' analyse morphosyntaxique, presses universitaire de France, 1'er édition, pub, Paris, 1988, p: 67.

[129]- كاترين فوك وبياري قوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، ترجمة: المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1984م، ص: 45.

[130]- ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط11،ج1، ص: 4.

[131]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، م س، ص: 192، 193، 194.

[132]- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربيةدار توبقال،الدار البيضاء، ومنشورات عويدات، بيروت، ط1، 1985م، ص: 196،192.

[133]- سيبويه، الكتاب، ج1، م س، ص: 23.

[134]- المصدر نفسه، ج2، ص: 389.

[135]- أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت م س، ج4، ص: 126.

[136]- أندري مارتيني، مبادئ اللسانيات العامة ترجمة: أحمد الحمو، وزارة التعليم العالي السورية، دمشق، دط، 1984م، ص: 123، 124.

[137]- ينظر: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م ، ج1، ص: 58.

[138]- عبد القادر الجرجاني، دلائل الإعجاز، دار المعارف، بيروت، ط2، 1981 م س، ص: 146.

[139]- سيبويه، الكتاب، ج2، م س، ص: 126.

[140]- ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، م س، ص: 52.

[141]- خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، دار الفكر، بيروت، دط، دت م س، ج1، ص: 18.

[142]- ابن سينا أبو علي الحسين بن أحمد، العبارة، تحقيق: محمد الخضيري، القاهرة، دار الكتاب العربي، دط، 1394هـ، ص: 38.

[143]- محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية –أفول اللسانيات الكلية- ، دار الأمان، الرباط، ط1،(1421هـ،2002م)، ض: 164.

[144]- ابن جني، الخصائص، ج2، م س، ص: 33.

[145]- محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية –أفول اللسانيات الكلية- ، م س، ص: 164.

[146]- المرجع نفسه، م س، ص: 165.

[147]- سورة المائدة، الآية: 38.

[148]- سورة الرعد، الآية: 26.

[149]- العربي قلايلية، الأسس الفكرية للتراكيب اللغوية وأهميتها التعليمية، مجلة المصطلح، العدد2، 2003م، جامعة أبو بكر، تلمسان، ص: 197.

[150]- يقابله في اللغة الفرنسية مصطلح: L'axe syntagmatique.

[151]- يقابله في اللغة الفرنسية مصطلح: L'axe paradigmatique.

[152]- وهو ما يسميه الغربيون: Relation syntagmatique.

[153]- تأسست هذه المدرسة على يد اللساني الدنمركي لويس هلمسليف (1899م- 1965م) Louis Hjelmslev، صاحب النظرية البنيوية التحليلية الشهيرة: الرياضيات اللغوية: (Glossématique).

[154]- CF.E.Fudge, Phonology and Phonetics, in Thomas A.Sebeok Ed, Current Trends in Linguistics, V. 9. Mouton, 1972, p: 283, 84.

[155]- الارتباط هو علاقة معنوية كعلاقة الإسناد، أما الربط فيكون برابطة لفظية (الأداة)

[156]- حسن ظاظا، الساميون ولغاتهم، دار المعارف، الإسكندرية، دط، 1971م، ض: 23.

[157] - Martinet. A, Armant Colin, - Elément de linguistique générale, eds, New York, presse, 1977, p: 124.

[158]- سورة الواقعة، الآية: 76.

[159]- شرح بن عقيل على ألفية بن مالك، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط16، (1394هـ،1974م) ، ج2، ص: 52.

[160]- ابن عصفور، المقرب في النحو، تحقيق: عبد الستار الجواري، عبد الله الجبور، مطبعة العاني، بغداد، دط، 1971م، ص: 228.

[161]- مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، ط1، 1997م، ص: 182.

[162]- إبراهيم عبادة، الجملة العربية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988م، ص: 20.

[163]- المرجع نفسه، ص: 20.

[164]- Joëlle garde-Tamine, La grammaire, 2l syntaxe, Armand colin, 2'eme édition, paris, 1990, p: 26.

[165]- مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية، دار الآفاق، دط، دت، ص: 77.

[166]- Pierre- jean et Dugas- André, Principe d'analyse syntaxique, les presses de l'université du Québec, 1977,p: 119.

[167]- Jean du bois et les autres, Dictionnaire de linguistique, Larousse, paris,1973, p: 191.

[168]- سورة الرعد، الآية: 26.

[169]- Bulletin de la société de linguistique de paris, Comment définir les fonctions syntaxiques?, Tome LXXII, 1977, p: 39.